اتحاد المصارف المغاربية

الأنظمة المصرفية المغاربية :

الواقع والآفاق

أعده:

ظافر سعيدان

أستاذ في مدرسة سكيما لإدارة الأعمال – جامعة نيس – فرنسا

تقرير اتحاد المصارف المغاربية

2017 – 2016

المحتويات

تقديم 3

1.المصارف المغاربية: الرائدة في أفريقيا 6

1.1 المغرب العربي: مكانة مالية مشرفة في أفريقيا 7

2.1 مشهد مصرفي مغاربي في تطور مستمر 9

3.1 الحوكمة الرشيدة والتقدم المؤسسي في المغرب العربي 13

2. انخراط المصارف في تمويل الاقتصاد 15

1.2 الشروط الضرورية لإرساء نظام تمويل ناجع 16

2.2 مشهد مغاربي يواكب الاقتصاد الحقيقي 17

3. واقع الأنظمة المصرفية في المغرب العربي 19

1.3 الجزائر: بيانات شهر ديسمبر/ كانون الأول 2016 20

2.3 ليبيا: بيانات شهر ديسمبر/ كانون الأول 2016 26

3.3 المغرب: بيانات شهر ديسمبر/ كانون الأول 2016 29

4.3 موريتانيا: بيانات شهر ديسمبر/ كانون الأول 2016 35

5.3 تونس: بيانات شهر ديسمبر/ كانون الأول 2016 42

4. الاندماج المالي في المنطقة المغاربية: الآفاق 49

1.4 فرص الاندماج واتجاهاته 50

2.4 الإجراءات سريعة المردود لتحقيق الاندماج المالي 55

3.4 البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: عامل محفز لإنشاء المشاريع في المغرب العربي 58

5. المصارف المغاربية في مواجهة التحديات الرقمية 61

1.5 التمويل الرقمي في المغرب العربي: مكافحة الفقر وفرص المصارف 62

2.5 منظومة المالية الرقمية 63

3.5 الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول 65

4.5 الشمول الرقمي والنمو الاقتصادي في أفريقيا 65

6. المصارف المغاربية أطراف فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة 69

1.6 التنمية المستدامة: نمط تفكير جديد في المغرب العربي 70

2.6 نموذج المصرف المستدام: الدروس المستخلصة للمصارف المغاربية 73

7. المالية الإسلامية مالية تشاركية ومسؤولة 78

1.7 إمكانيات المالية الإسلامية 79

2.7 مالية خالية من الفائدة ومستدامة 81

3.7 نحو مصارف إسلامية مغاربية 81

اتحاد المغرب العربي: مساحة متكاملة طبيعيا

قلّة هي المناطق ومجموعات الدول في العالم التي تتمتع بالمزايا الطبيعية وتظافر الجهود فيما بينها مثل ما تتمتع به منطقة اتحاد المغرب العربي.

خصوصا وأن دول اتحاد المغرب العربي الممتدة على مساحة 7 مليون كيلومتر مربع والتي لها قدرة استهلاكية تزيد عن 80 مليون نسمة تشكل كيانًا جغرافيًا طبيعيًا موحّدا.

تم إنشاء اتحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فبراير/شباط 1989 وهو تاريخ تم فيه التوقيع على المعاهدة التأسيسية للاتحاد في مراكش من قبل قادة الدول الخمس وهي الجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا وتونس.

سبق قمةَ مراكش اجتماعٌ عقده القادة المغاربيون الخمسة في زيرالدة بالجزائر بتاريخ 10 يونيو/حزيران 1988. وقد تقرر إنشاء لجنة رئيسية لتحديد سبل ووسائل إنشاء اتحاد بين الدول الخمس في المغرب العربي. وشكّل عمل هذه اللجنة الرئيسية بعد ذلك برنامج العمل الخاص باتحاد المغرب العربي على المديين القصير والمتوسط.

وسيحتفل اتحاد المغرب العربي قريبا بالذكرى التاسعة والعشرين لتأسيسه.

لا شك في أن الاتحاد بلغ اليوم من **النضج** ما يؤهله إلى **إطلاق قواه الاقتصادية والبشرية والمالية الحقيقية**. وستمكّنه هذه القوى من دخول القرن الحادي والعشرين دخولا قويا. وتهدف هذه القوى أيضا إلى بناء ديناميكية عالمية تعتمد على جذب رأس المال الأجنبي الضروري لنموها. وها قد حان وقت الانتقال إلى **إستراتيجية إقليمية وجماعية بشأن التمويل والاستثمار**. في الواقع، لقد اكتسب المغرب العربي من المهارات ما يمكّنه من جعل العولمة مكسبا له.

لقد نما الناتج المحلي الإجمالي لاتحاد المغرب العربي بوتيرة ثابتة منذ العقد الأول من القرن الحالي، حيث تواصل نمو منطقة المغرب العربي وتأكيدها لوزنها في الاقتصاد العالمي (انظر الجدول x).

الجدول x: تطور وزن اتحاد المغرب العربي في الاقتصاد العالمي

بالمليار دولار أمريكي	2000	2010	2015
الناتج المحلي الإجمالي للعالم	31 949	65 950	74 760
الناتج المحلي الإجمالي لاتحاد المعرب العربي	147	378	315 (باستثناء ليبيا)
النسبة المئوية لنصيب المغرب العربي	0,46	0,57	0,42

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

سجّل الناتج المحلي الإجمالي المغاربي ارتفاعا من 0.46٪ إلى 0.57٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين عامي 2000 و 2010. في عام 2015، باستثناء ليبيا ، بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمغرب العربي، باستثناء ليبيا، نسبة 0.42٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

المغرب العربي: منطقة جذابة

تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة جذابة كما يبينه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. في منطقة المغرب العربي. شهد متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نمواً مطرداً منذ العقود الثلاثة الأخيرة .

يعكس الارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر درجة الانفتاح على النظام الاقتصادي الدولي. وهذا الارتفاع مفيد للدول المنشأة وللدول المضيّفة. وهي إحدى المحفزات الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

الجدول: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من معدل الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب العربي

1990	2000	2010	2015
0,47	1,60	2,23	3,90 (باستثناء ليبيا)

المصدر: حساب البنك الدولي

تعكس البيانات الإحصائية عن الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المغرب العربي تكاملاً **وانفتاحًا تدريجيًا وثابتًا لهذه المنطقة** وعولمة تدريجية.

تلعب المصارف المغاربية دورا هاما في الاستثمار الأجنبي المباشر. قامت الاقتصادات المغاربية بتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر لديها وتنفيذ إجراءات لجذب الاستثمار. وتسعى هذه الدول إلى تحديد شروط الاستفادة القصوى من وجود أجنبي في الاقتصاد المحلي.

تتميز دول المغرب العربي بالكثير من التقارب الثقافي واللغوي، ولها كذلك مزايا قيّمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق بناء منطقة للاستثمار والأعمال في المنطقة المغاربية.

أوروبا: مشهد فسيفسائي متكامل

تمثل أوروبا مشهدا فسيفسائيا يتكون من العديد من الشعوب واللغات ذات الأصول الأكثر تنوعًا. ومن بين المشاكل الرئيسية للاتحاد الأوروبي هي التعدد اللغوي في هذه القارة. إذ أنه هناك 24 لغة معترفا بها رسميا من قبل الاتحاد الأوروبي. وهذا بطبيعة الحال مصدر للتعقيد يشرح أحيانًا العلاقات الصعبة بين القادة الوطنيين. في الواقع، من الصعب على الفرنسي أن يشعر بأنه قريب من البلغاري أو اليوناني، الذين لا يشاركانه حتى حروفه الأبجدية. تقع أوروبا في بيئة اتصالات حيث غالباً ما يتحاور المواطنون باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو أحياناً باللغة "المحلية". وليس هناك سياسة عامة أوروبية لتدريس اللغة تعالج هذا التغاير الثقافي.

ومع ذلك تتواجد أوروبا اليوم كمنطقة اقتصادية ونقدية متكاملة تمامًا، تولد معظم نموها من الداخل، مع تجاوز التجارة البينية 70٪ من إجمالي تجارتها.

يمكن للمصارف المغاربية أن تلعب دوراً أساسياً في بناء التجارة البينية المغاربية. ومع ذلك، ينبغي عليها أن تكيّف حجمها مع السوق المغاربي وأن تقوم أيضا برفع الحواجز الجمركية تدريجياً في المنطقة.

تستعد المصارف المغاربية تدريجيا لمواجهة التحديات العالمية للعولمة.

إلى أين وصلت الأنظمة المصرفية المغاربية؟

كيف يمكن للمصارف المغاربية أن تواجه تحديات معينة مثل **النمو الاقتصادي والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف؟** يتمثل الهدف من هذا التقرير في المساعدة على تحديد الطرق التي يستطيع بها المصرفيون في المغرب العربي تنفيذ مثل هذه الخطط.

للإجابة على هذه الأسئلة، سنركز أولاً على قيادة المصارف المغاربية في إفريقيا والتزامها بتمويل الاقتصاد. سنقدم بعد ذلك رصدا للوضع الراهن للأنظمة المصرفية في المنطقة المغاربية، وسنذكر أخيرا أهمية الشمول المالي في تعزيز القدرات التمويلية للاقتصاد المغاربي.

1. المصارف المغاربية: الرائدة في أفريقيا

تحتل مصارف الدول المغاربية مكانة هامة على مستوى القارة الأفريقية. على الرغم من أن المشهد المصرفي في المغرب العربي ما زال متناقضا، إلا أنه يشهد تغيرات كبيرة من حيث أن هياكل التمويل وتقنيات إدارة المعلومات التي توفر مكانًا رئيسيًا لعمليات الرقمنة، خاصة من خلال "الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول" وغيرها من الأدوات المالية الرقمية التي يجري استكشافها.

1.1. المغرب العربي: مكانة مالية مشرفة في أفريقيا

على مستوى أفريقيا، يتمتع النظام المصرفي في المغرب العربي (الجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا وتونس) بأهمية كبرى.

كان المشهد المالي المغاربي، عند تاريخ كتابة هذا التقرير، يتألف من **238 مؤسسة مالية وغير مصرفية** باستثناء ليبيا وهي تتوزع على النحو التالي.

باحتساب ليبيا، يوجد في المغرب العربي حاليا **97 مؤسسة مصرفية**.

الجزائر

	2016
المصارف	20
المؤسسات المالية	10
شركات التأجير	5
مؤسسات التأمين الزراعي	1
العدد الجملي	**36**

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2016، بنك الجزائر

ليبيا: 18 مصرفا

العدد الجملي للمصارف	**18**

المغرب

المؤسسات المالية	2016
المصارف	19
مؤسسات التمويل	33
المصارف الخارجية	6
جمعيات القروض الصغرى	13
مؤسسات الدفع المتخصصة في وساطة تحويل الأموال	10
المؤسسات الأخرى	2
عدد مؤسسات الائتمان والمؤسسات ذات الصلة	**83**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المغربي لسنة 2016

موريتانيا

	نهاية 2016
المصارف التجارية	17
مؤسسات القروض الصغرى	21
صندوق الودائع والتنمية	1
مؤسسات التأمين	17
صندوق الضمان الاجتماعي	2
العدد الجملي	**58**

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني لسنة 2016 والموقع الإلكتروني
http://www.bcm.mr/-structure-du-systeme-bancaire-

تونس

المؤسسات	نهاية 2016
المصارف المقيمة	23
مؤسسات التأجير	8
شركات التخصيم	3
المصارف الاستثمارية	2
المصارف غير المقيمة	7
العدد الجملي المؤسسات	**43**

المصدر: القرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2016

وفقًا لبيانات 2015 لمصرفيي أفريقيا وبنك أوربيس، تمثل المنطقة المغاربية أكثر من **18٪ من الأصول المصرفية** في القارة، ما يعادل حوالي 719 مليار دولار من الأصول من إجمالي يبلغ حوالي 4 تريليون دولار أمريكي.

حسب تصنيف المصرفيين الأفارقة لعام 2015، من بين أكبر 15 مصرفا أفريقيًا من حيث الميزانية العمومية، هناك 5 مصارف من المغرب العربي (انظر الجدول X).

الجدول X: المصارف الأفريقية التي تحتل المراتب الخمسة عشر الأولى

ترتيب سنة 2015 من قبل المصرفيين الأفارقة

المصرف	الدولة	راس المال السهمي (بالمليون دولار أمريكي)	إجمالي الأصول (بالمليون دولار أمريكي)
1. مجموعة بنك ستاندرد (ستان بانك)	جنوب أفريقيا	5 055 605	82 516 623
2. شركة القرن المصرفية	موريس	4 983 307	7 490 632
3. فرست راند	جنوب أفريقيا	4 880 045	78 049 740

4. مجموعة التجاري وفا بنك	المغرب	3 713 137	41 560 042
5. مجموعة البنك المركزي الشعبي	المغرب	3 405 622	33 244 573
6. مجموعة ند بنك	جنوب أفريقيا	3 346 731	55 620 513
7. بنك ابسا (مجموعة باركليز)	جنوب أفريقيا	3 260 076	60 493 373
8. البنك الوكني الجزائري	الجزائر	2 713 555	29 806 692
9. شركة إيكة بنك الدولية	الطوغو	2 523 000	23 554 000
10. بنك مصر	مصر	2 498 874	43 363 522
11. زينيت بنك	نيجيريا	2 449 499	20 078 382
12. البنك الخارجي الجزائري	الجزائر	2 436 386	23 713 230
13. البنك المركزي المصري	مصر	2 366 569	68 034 633
14. انفستك جنوب افريقيا	جنوب أفريقيا	2 123 429	27 413 670
15. المغرب المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا	المغرب	2 037 570	28 249 517

المصدر: قاعدة بيانات المصرفيين الأفارقة لسنة 2015

في الوقت الحاضر، تعتبر المصارف المغاربية من المصارف الرائدة في القارة الأفريقية. وهي تمر بمرحلة تحديث عميقة مصحوبة بمراحل التوحيد والابتكار.

ويجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأخيرة، ساعدت الإصلاحات المالية العميقة، ومن بينها اتفاقيات بازل الأولى والثانية، على تعزيز رؤوس أموال المصارف المغاربية وتعزيز استقرار أنشطتها.

كما أن المصارف المملوكة الفرنسية لا تزال موجودة نسبيا في المغرب العربي وذلك لأسباب تاريخية.

2.1 مشهد مصرفي مغاربي في تطور مستمر

إن الأنظمة المالية التي تم إنشاء معظمها بعد الاستقلال في المنطقة المغاربية غير متجانسة.

أدّى التحرير المالي الذي حصل على المصارف المغاربية في أوائل التسعينات وما ارتبط به من ابتكارات مالية إلى ظهور مستوى غير مسبوق من المنافسة في المجال المصرفي. كان هناك زيادة ملحوظة في عدد من المصارف والجهات غير المصرفية التي تقدم الخدمات المالية. وتهدف هذه الزيادة إلى خفض تكاليف إعادة التمويل للاقتصاد وتحسين كفاءة عرض الخدمات المصرفية.

وقد دخل المغرب العربي في حركة تحرير مالي قبل ربع قرن.

خلال العقد الأول من القرن العشرين، بدأت حركة تحرير وتوحيد أدت إلى جعل بعض المصارف أكثر أهمية من حيث الحجم والوجود في الأسواق المحلية. ومنذ ذلك الحين، تتابع بعض المؤسسات استراتيجيات التوسع، سواء في أفريقيا أو في بعض الدول المتقدمة.

وهكذا يبدو أن الإطار التنظيمي والمؤسسي للخدمات المالية وخاصة الخدمات المصرفية، هو الطريق نحو تطور حقيقي في المنطقة المغاربية، لأنه يمكّن من منع المخاطر وضمان استقرار النظام.

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة إلا إذا تم إدخال المتطلبات الأساسية التالية بطريقة تدريجية وتوافقية:

- تعزيز المصارف وإعادة هيكلتها،
- خصخصة المصارف،
- تعزيز الكفاءات،
- إرساء أسس الحوكمة المصرفية الرشيدة.

حققت المصارف المغاربية تقدما كبيرا في هذا المسار من الشروط الذي يدفعها تدريجيا إلى اعتماد ممارسات مشتركة وتتوافق مع المعايير العالمية وخاصة الممارسات التحوطية.

تشهد الدول المغاربية تقارباً مؤسسياً ينعكس في تبني نفس الممارسات والإجراءات التحوطية. ويتم التأكيد على الاستخدامات والقواعد الناتجة عن المعايير الدولية التحوطية في سياق أنظمة مالية متزايدة القوة، ومن الطبيعي أن هذا التقارب لا يمنع كل نظام من الاعتماد على خصوصياته من حيث الحجم والعمق ودرجة الانفتاح. ومن المهم أن نتذكر أن النظام المالي هو مجموعة من المؤسسات والإجراءات والاستخدامات والقواعد التي تؤثر على كيفية جمع الموارد واستثمارها.

وبالتالي، يرتبط المستوى التفاضلي للنظم المالية في المغرب العربي بمسألة الخصوصية الوطنية. تحتوي النظم المالية الوطنية على اختلافات فيما بينها: وهي عناصر مؤسسية محددة وسياقات اقتصادية كلية مختلفة وأحجام سوق غير متجانسة.

بعبارة أخرى، تميل الأنظمة المالية المغاربية إلى التوافق تدريجياً مع القواعد والمعايير الدولية المشتركة.

إن الأنظمة المصرفية المغاربية، رغم اختلاف حجمها ونطاقها، تظهر ميلًا قويًا نحو التقارب، حيث تجتمع الأطر التشريعية في العديد من الدول على "مبدأ العالمية". وهناك ثلاث قوى رئيسية وراء تبني مبادئ نموذج مصرفي عالمي.

- إستراتيجية تنويع المنتجات والخدمات مع البحث عن وفورات الحجم وتحسين ولاء العملاء.
- إستراتيجية بازل لتعزيز المعايير التحوطية مع التنظيم الرامي إلى تعزيز الأمن المالي للنظم المصرفية.
- تشجع استراتيجية المنافسة المصرفية على مواءمة سلوك المصارف وتحقيق تنافسية أفضل ن ناحية التكلفة.

بدأت السلطات في المنطقة المغاربية، وتحت قيادة المصارف المركزية، بشكل عام عملية واسعة من التحديث والإصلاحات في القطاع المالي، بما في ذلك اعتماد قوانين مصرفية جديدة.

وفي الواقع، تم اتخاذ تدابير لزيادة القدرة التنافسية، خاصة من خلال تمكين المصارف الجديدة من دخول السوق. ويجري بذل المزيد من الجهود لمواءمة معايير المحاسبة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ورفع الحد الأدنى لرأس المال وتطبيق القواعد المتعلقة بمخصصات خسائر القروض بقوة أكبر.

الانضباط وتعزيز رؤوس الأموال

وضعت لجنة بازل مجموعة من القواعد التحوطية للمصارف. تلت نسبةَ كوك مجموعة من القواعد المعروفة باسم "قواعد بازل الثانية" و "قواعد بازل الثالثة"، والتي من المفترض أن تمكّن المصارف من حماية نفسها من ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تقوم المصارف المركزية المغاربية حاليا بإعداد تطبيق قواعد بازل الثانية.

تهدف قواعد بازل الثالثة إلى تجنب حدوث أزمة مالية دولية جديدة. سيكون تاريخ 12 سبتمبر/أيلول 2010 يومًا للاحتفال بعلامة فارقة. اتخذ محافظو المصارف المركزية والهيئات التنظيمية المصرفية في 27 بلداً عضوا في لجنة بازل قراراً مهمّا يتمثل في رفع الحد الأدنى لسعر رأس المال إلى 7 في المائة.

تحتاج المصارف من هنا فصاعدا إلى الحصول على نسبة **core tier** الأولى بنسبة 4.5٪ والتي ستضاف إليها "نسبة احترازية" تمثل 2.5٪ من الميزانية العمومية.

بالنسبة لجان كلود تريشيه، الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، فإن ما يسمى باتفاقيات بازل الثالثة "تشكل دعامة أساسية لمعايير رأس المال الدولية [...]. وستكون مساهمتهم في الاستقرار والنمو المالي على المدى الطويل كبيرة".

دخلت هذه التطورات حيز التنفيذ في شهر يناير/كانون الثاني 2015 لنسبة **core tier** الأولى؛ أما بالنسبة للنسبة الاحترازية، فقد تم إرساؤها تدريجياً منذ شهر يناير/كانون الثاني 2016.

المصدر: كاتب التقرير

إن عدد الخدمات المالية وظروف التشغيل والبيئة القانونية وكذلك الوصول إلى القطاع المالي في تحسن مطّرد في المنطقة.

في المنطقة المغاربية، يحقق التمصرف (bancarisation) تقدما متواصلا. مع العلم أن التمصرف (bancarisation) هو النسبة المئوية للسكان البالغين الذين لهم حسابات في مؤسسة مالية رسمية. وقد ارتفع معدله من 20.8 ٪ في عام 2011 إلى أكثر من 33 ٪ في الفترة الأخيرة.

تزايد نسبة التمصرف (bancarisation) في المغرب العربي

نسبة الأشخاص البالغين الذين لهم حسابات بنكية	2011	2014
معدل المغرب العربي	20,8%	33,7%

المصدر: بيانات 2017

إن القطاع المالي المغاربي في تغير متسارع. مع العلم أن هذا القطاع المالي لا يزال تابعا للقطاع العمومي في بعض الدول. على الرغم من أن مكانة الائتمان الاستهلاكي لا توال في طور النمو، إلا أن القطاع المالي يتم تحديثه بسرعة كبيرة، في ظل التقدم التكنولوجي وخاصة الأدوات المالية الرقمية التي تهدف إلى تطوير أنظمة الدفع الجماعي من خلال التعويض. ستسهل هذه التقنيات كثيرا المعاملات بين المصارف (inter-bancarity) وتطوير التمصرف الجماعي (bancarisation).

هناك فرص حقيقية في المنطقة المغاربية لتطوير التمصرف الجماعي (bancarisation). ويفتح السياق الاقتصادي المجال لصالح هذه الاتجاهات التي تركز على تطوير النظام المالي. إن إمكانيات التحسين موجود. لا توجد عقبات ملحوظة غير تحسين البيئة التنظيمية لتعزيز تطوير أنظمة مالية قوية وشاملة. وهذا يتعلق قبل كل شيء بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تقديم القروض للشركات متناهية الصغر.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى القيام بإصلاحات لتحسين اللوائح التنظيمية، خصوصا على مستوى عملية الائتمان ومعايير مكافحة تبييض الأموال. ويمكن القيام بتنمية التمصرف (bancarisation) بشكل سريع إلى حد ما عن طريق اتباع مقاربات مختلفة ولكن متكاملة، بما في ذلك إنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر.

ويمكن أن يصاحب إنشاء هذه المؤسسات استخدام الهاتف الجوال والابتكارات الجديدة في المجال الرقمي. ويتطلب كل هذا بطبيعة الحال بعض التعديلات التنظيمية.

ما هي المقاربات التي يمكن أن نتبعها من تطور الأنظمة المالية على المستوى المغاربي مع العولمة المستمرة؟

- لن يكون لدى جميع المصارف نفس نموذج العمل. لا يوجد مفهوم تطوري غير منحاز للأنظمة المالية. وبالتالي فإن الرؤية القطبية القائمة على مسار واحد تبدو مبسطة. وهذا يعني أن الأنظمة المالية لن تتطور بالضرورة إلى نماذج أنجلو ساكسونية أو أوروبية.

- لن تكون جميع المصارف بالضرورة عالمية. هناك واقع مؤسسي يذكرنا بأن مبدأ العالمية ليس من صلاحيات جميع المصارف. بعض هذه المصارف ستبقى متخصصة.
- ستواجه المصارف آثار محاولة اللحاق بالركب. يمكن أن تنضم الأنظمة المصرفية الأسوأ أداءً من حيث تكاليف الإنتاج إلى أكثر الأنظمة تنافسية. هناك ظاهرة اللحاق بالركب. هذه النتيجة ترجع بشكل رئيسي إلى إدارة كمّية أفضل لموارد العوامل (ressources factorielles). ومع ذلك، قد لا يكون هذا التقارب مصحوبًا بتخفيض كبير في فجوات الأداء بين هذه الأنظمة.

3.1 الحوكمة الرشيدة والتقدم المؤسسي في المغرب العربي

يتم تعريف الحوكمة الرشيدة على أنها إنشاء إطار مؤسسي ناجع للحد من مساوء التحرير المصرفي. يخضع إرساء الحوكمة الرشيدة في الدول المغاربية لشروط معينة حددها البنك الدولي لأول مرة في عام 1993:

- محاربة الفساد وانتشار البيروقراطية غير الفاعلة،
- ضمان أمن الودائع واحترام المساهمين،
- المعايير المحاسبية التي تسمح بالإدارة الجيدة للشركات،
- التطبيق الصارم للعقود.

تتطلب الإدارة المصرفية الناجعة رقابة تنظيمية قوية، يمكن تحديدها بأربعة طرق.

– أولاً، وجود وكالة إشرافية وتنظيمية. تحتاج هذه المؤسسة إلى موارد كافية للقيام بمهام المراقبة، مما يسمح للمصارف بتجنب المشاركة في أنشطة محفوفة بالمخاطر.

– تنفيذ الإجراءات المستندة إلى القواعد المحاسبية التي تمكّن من اعتماد أكبر قدر ممكن من الشفافية المالية. توفر هذه الإجراءات لهيئة الإشراف المعلومات المناسبة للكشف عن المشاركة في العمليات المحفوفة بالمخاطر بشكل مفرط والتحكم فيها بشكل ملائم. تضمن هذه التدابير إرساء بيئة مصرفية صحية.

– استخدام الإجراءات التصحيحية السريعة بمبادرة من هيئة الإشراف على المصارف، لوقف الأنشطة المصرفية "غير المرغوب فيها".

– ضمان الشفافية في أنشطة الرقابة؛ وأيضا ضمان الاستقلالية فيما يتعلق بالسلطة السياسية وببعض مجموعات التأثير معينة.

إذا تم تبني التحرير المالي دون تنفيذ الإشراف والتنظيم، فإن خبرة المصارف لن تكون ناجعة بما يكفي في تخصيص الائتمان. هناك مخاطر انحراف كبيرة قد تنشأ، نتيجة النقص الواضح في الإجراءات الاحترازية، خاصة إذا كان البلد في سياق ازدهار كبير للائتمان. وبالتالي، تم إضعاف محافظ المصارف بشكل سريع.

يمكن أن تكون استراتيجية الدمج شرطا أساسيا لإعادة هيكلة الأنظمة المصرفية في المغرب العربي. ومن المفترض أن ينعكس ذلك في شكل عدة خطوات أساسية.

- تحديث إجراءات الإنتاج والتي ينبغي أن تمكّن أولاً من تنظيف المحافظ الائتمانية وخفض تكلفة الديون المشكوك في تحصيلها من خلال توحيد رأس مال المصرف. وفي خطوة ثانية، يسهم تحديث أنظمة الدفع في تعميم أدوات الدفع الإلكترونية والرقمية (الآلية، وفحص الصور، وما إلى ذلك). يمكن أن تؤدي نهاية معالجة الفحص اليدوي إلى تقليل التكاليف والتأخيرات.

إن تحديث أساليب الموارد البشرية أمر ضروري أيضا من أجل تمكين تطوير حقيقي للمعرفة والدراية.

ويتطلب ذلك التدريب المناسب، خاصة فيما يتعلق بإدارة العلاقة مع العملاء وإدارة المخاطر.

يكون "تحديث" التكاليف، في حد ذاته، من خلال اعتماد قواعد محاسبية شفافة جديدة، والتي تسلط الضوء على الإنتاجية الحقيقية لكل مركز من مراكز الربح داخل المصرف وهذا ممكن بفضل توحيد نظم المعلومات وقواعد البيانات ومشاركتها.

- ديناميات السوق من قبل الدولة. يجب على الدولة تعزيز شكل من أشكال المنافسة السليمة بين المصارف وبين العملاء. لا يمكن أن تحدث استراتيجية "الكسب المتكافئ" إلا إذا خرجت المصارف من صكوكها ومن الاتفاقات المبرمة بينهما، مما يضعف قوى السوق.

من ناحية أخرى، يمكن للعديد من المصارف أن تؤدي إلى منافسة مدمرة وتآكل كبير لهوامش الربح.

ولذلك، فإن دور الدولة هو منع كل أشكال النوايا والمنافسة المدمرة وتعزيز التوحيد السليم والخلاق للقيم.

الخاتمة: نحو نموذج مصرفي مغاربي جديد

إن للمصارف المغاربية حجما محترما وهي تتطور باستمرار لمواجهة التحديات الجديدة في القرن الواحد والعشرين.
إن البحث عن الحجم الأمثل للأنشطة، سواء في الأعمال المصرفية الموجّهة للأفراد أو في الخدمات المصرفية الموجّهة للشركات والاستثمار، أمر ضروري إذا كانت المصارف ترغب في تحسين أدائها. وهذا يتطلب وضع نموذج مصرفي جديد شامل. وسيشمل ذلك الاستثمار في الاتصالات ونظم المعلومات والتسويق وتقديم المنتجات والخدمات.

2. انخراط المصارف في تمويل الاقتصاد

إن الائتمان المصرفي هو محرك النمو الاقتصادي. وقد ترجمت بلدان المغرب العربي هذا الشعار إلى إجراءات ملموسة من خلال عملية التحرير المالي مع مواجهة صعوبات في بعض الأحيان.

1.2 الشروط الضرورية لإرساء نظام تمويل ناجع

إن التحول من الاقتصاد المنظم ويتعرض للقمع إلى اقتصاد غير مقيد ومحرّر يقع في صميم أطروحة التحرير المالي للمؤسسات المالية متعددة الأطراف. وهي تسلط الضوء على التأثيرات المتلاحقة للقطاع المالي على النمو الاقتصادي المتسلسل: نسبة الفائدة والادخار والاستثمار والنمو.

لذلك فإن أي قيود حكومية تقع على النظام المصرفي تقلل من كمية الاستثمارات ونوعيتها ولها تأثير سلبي على معدل نمو التوازن.

ويلعب سعر الفائدة منذ الآن دور متغير التوازن وقناة الانتقال لزيادة الخدمات المالية في الآن ذاته، ويتم قياسه عمومًا بمقدار ودائع الوسطاء الماليين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهو يتماشى مع النظرية التي طورها جون غورلي وإدوارد شو في الستينات حول دور الوساطة المالية في تخصيص الموارد وتحويل المدخرات إلى استثمار.

إن رفع القمع المالي واعتماد أسعار فائدة حقيقية إيجابية سيكون مواتياً للوفورات المتوسطة. ويهدف التحرير إلى زيادة اعتماد العملاء من القطاع الخاص على الخدمات المصرفية وتعزيز الوساطة المصرفية. وهو يؤدي إلى تحديد فئتين مختلفتين من العملاء: المدخرين والمستثمرين.

نحن نشهد انخفاضا في التمويل الذاتي مع ظهور وسطاء ماليين يقومون بدور الوساطة بين العملاء ذوي القدرة التمويلية وأولئك الذين لديهم احتياجات مالية.

كما يشجع التحرير المالي على تحرير القطاعات المصرفية المحلية وتغلغل المصارف الأجنبية. ويهدف إلى زيادة المنافسة ونقل المعرفة والشفافية في العمليات المالية. كما يتعلق بإرساء الأسواق المالية كشرط حاسم لنجاح الإصلاحات المالية.

إن تطبيق قواعد السوق على المصارف يحول هذه المصارف إلى شركات مدفوعة بالمعايير الصناعية للمنافسة وزيادة القيمة. ولذلك، من الضروري أن تتخلص المصارف من القيد الذي يفرضه القمع المالي، بما في ذلك إدارة أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة.

من المفترض أن يؤدي الارتفاع في أسعار الفائدة الائتمانية، في أعقاب هذا التحرر المصرفي، إلى تسهيل زيادة الرفاهية. ومن المفترض أن تؤدي الزيادة في معدلات الائتمان إلى تحسين المدخرات المالية للأسر التي تجمعها المصارف وتقليل الاكتناز. ونتيجة ذلك هي زيادة في حجم وجودة الاستثمار الذي يعزز النمو الحقيقي.

تظهر العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية من الدرجة الأولى بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. حتى أنها تعتبر أن مستوى التنمية المالية هو مؤشر جيد لمعدلات النمو الاقتصادي في المستقبل وتراكم رأس المال والتغير التكنولوجي. ويقلل النظام المالي من تكاليف المعاملات وتجميع المعلومات وبالتالي يؤثر على الابتكار التكنولوجي والاستثمار والنمو.

تنعكس جميع التغييرات المذكورة أعلاه في تحسين التعبئة وتخصيص الموارد المحلية. ونتحدث هنا عن توسيع قائمة الخدمات المالية للأنظمة الاقتصادية.

2.2 مشهد مصرفي مغاربي يواكب الاقتصاد الحقيقي

اتبعت البلدان المغاربية عملية التحرير المالي هذه بدرجات متفاوتة من التطبيق. وإن تأثير هذه التطورات على وظيفة الإمداد بالائتمان ليس محايدًا. فعرض الائتمان في تزايد، ولكن هناك تعديلات يمبغي النظر فيها من حيث معايير التوزيع وتحليل المخاطر.

بشكل عام، فإن إجمالي الائتمان المحلي المقدم من القطاع المالي في المغرب العربي ينمو باطراد. فقد ارتفع من حوالي 32٪ في عام 2010 إلى أكثر من 86٪ في عام 2016.

في المنطقة المغاربية، لا يزال الائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المصرفي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قوياً.

وعلى الرغم من أزمة عام 2007، تشهد الأنظمة المصرفية في المغرب العربي قدرا من المرونة وذلك بفضل عمل السلطات النقدية.

يلعب القطاع المصرفي المغاربي دوراً هاماً في الأنظمة الاقتصادية الوطنية. وعادة ما يعمل لأكثر من 80٪ في تمويل المدخرات.

إن المشكلة المهمة الأخرى حين نتحدث عن المشهد المصرفي المغاربي هي القروض المتعثرة.

يعكس التعريف الذي اعتمدته لجنة بازل للتعرضات غير المنتظمة إلى حد كبير التعريف الذي وضعته السلطة المصرفية الأوروبية في عام 2013. ويتم في هذا التعريف تضمين أي عجز ائتماني متضرر أو مصنّف، بالإضافة إلى أي تعرض يتعدى فيه التأخر في السداد 90 يوما، أو الذي توجد فيه مؤشرات على صعوبة سداد المدين لأصل الدين أو للفائدة.

إن مشكلة القروض المتعثرة هي مشكلة عالمية تفاقمت بسبب الأزمة المالية الأخيرة.

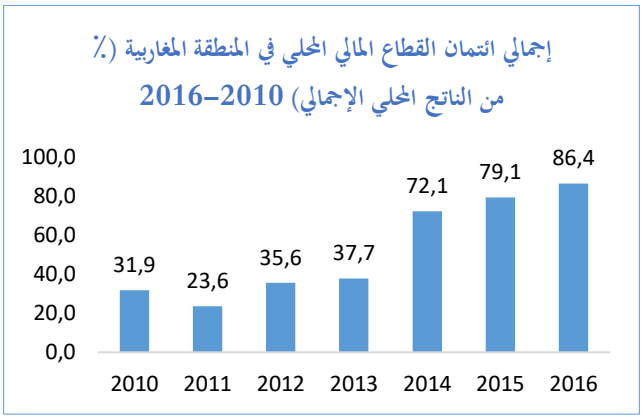

المصدر: تم إعداد الرسم البياني بالاعتماد على بيانات البنك الدولي لسنة 2017

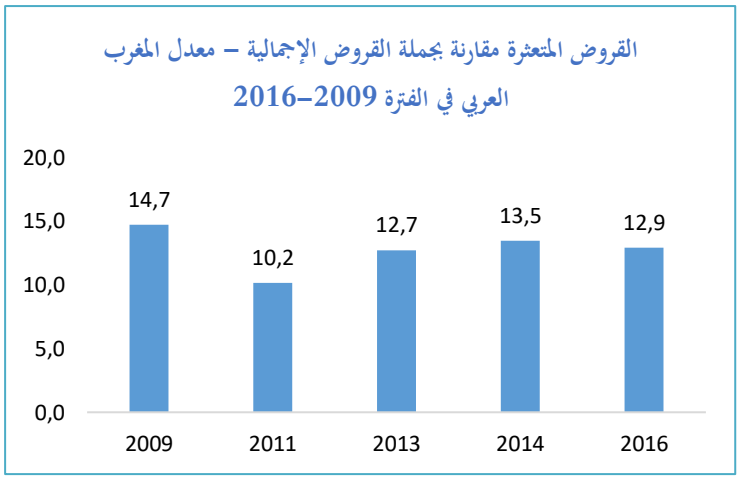

المصدر: البنك الدولي – 2017

في عام 2015، كان صندوق النقد الدولي قد خصص دراسة لمشكلة "القروض المتعثرة" الأوروبية، التي بلغ رصيدها في ذلك الوقت 1000 مليار يورو، أي ضعف المبلغ الذي كان عليه في عام 2009.

اقترحت دراسة صندوق النقد الدولي حلولاً تقليدية بدلاً من ذلك: مزيج من إصلاح أنظمة الإفلاس وإعادة هيكلة الديون وتطوير سوق ثانوية بدعم من "مصرف رديء"، أي مؤسسة مفلسة حيث يتم بوضع هذه المستحقات إلى حين إيجاد المتقدمين من المستثمرين.

لم تكن الأنظمة المصرفية المغاربية محصنة ضد هذه الاضطرابات. بل كانت قوتها تتحسن على مر السنين. في عام 2014، بلغ معدل القروض المتعثرة ما يقرب من 14 ٪ لجميع دول المغرب العربي. في عام 2016، يرتفع هذا المعدل إلى حوالي 12 ٪.

تطور نوعية الأصول للعديد من المصارف وللتوفير.

3. واقع الأنظمة المصرفية

في المغرب العربي

بتاريخ كتابة هذا التقرير، يشمل المجال المصرفي المغاربي 98 مؤسسة مصرفية بالمعنى المقصود في قانون المصارف من إجمالي 211 مؤسسة مالية.

إن توزيع عدد المصارف بين الدول متوازن تقريب، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الدولة	عدد المصارف
الجزائر	20
ليبيا	18
المغرب	19
مريتانيا	18
تونس	23
العدد الجملي	98

يبلغ عدد العاملين في المجال المصرفي المغاربي حوالي **129.083 فردا** في عدد من **الشبابيك يبلغ حوالي 9998**.

1.3 الجزائر: بيانات شهر ديسمبر/كانون الأول 2016

بيانات الاقتصاد الكلي:

في عام 2015، اتسم الاقتصاد العالمي عمومًا بالتباطؤ النسبي في النمو. في هذا السياق من النشاط الاقتصادي العالمي الهش، استمرت التجارة الخارجية الجزائرية في النمو على الرغم من الأسعار العالمية للسلع التي انخفضت بحدة. وانخفضت أسعار النفط، على وجه الخصوص، بمقدار النصف تقريبا، في المعدل على مدار العام.

على الرغم من اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد الناتجة عن النشاط في قطاع الهيدروكربونات، فإن أسعار النفط، من شهر يونيو/حزيران 2014 وطوال عام 2015 (47.1-)٪ ، شكلت صدمة تم التخفيف فيها نسبياً بواسطة السياسة الاقتصادية الوطنية من حيث التعاريف العامة والحسابات الخارجية.

يبلغ عجز الموازنة 15.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي رغم كونه تحت السيطرة. واستمر توسع النشاط الاقتصادي في عام 2015 بنفس الوتيرة كما كان في عام 2014، ويرجع الفضل على وجه الخصوص إلى نمو الطلب المحلي، مما أدى إلى نمو مختلف القطاعات غير الهيدروكربونية في الاقتصاد الوطني وانتعاش في قطاع النفط والغاز بعد ما يقرب من تسع سنوات من الركود وإن كان ذلك انتعاشا خفيفا.

عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الصرف الثابتة في عام 2016	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016	نسبة عجز الميزانية	الدين العمومي / الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري	نسبة البطالة
40,0 مليون	160 مليار دولار أمريكي	% 3.5	-% 15.38	% 21.0	-11.194	% 10.5

الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي في الجزائر	
الوسائل	**بنية السوق المصرفية والتوجهات المؤسسية الرئيسية**
 20 مصرفا: **6 مصارف عمومية** **14 مصرفا أجنبيا** **35081 موظفا و1469 فرعا مصرفيا**	**سوق مصرفية ذات قدرة تنافسية أكبر:** هناك تركيز قوي للقطاع العام ولكن هناك أيضا ظهور تدريجي للمنافسة المصرفية. تهدف إصلاحات القطاع المالي في الجزائر إلى تعزيز استقرار المصارف وقدرتها على الربح. تم بذل جهد خاص لتحسين إدارة المصارف العمومية. **نحو اقتصاد متنوع:** ويتمثل التحدي المباشر في حشد إمكانيات القطاع المالي لدعم التنويع والنمو الاقتصادي. منذ عام 2014، أكد صندوق النقد الدولي على الجوانب التالية: - الحاجة إلى تحديث الاقتصاد. - تغيير دور الدولة في القطاع المالي. - الإلغاء التدريجي للرقابة على عمليات الصرف. من المخطط أن يتم تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات لتعزيز زيادة عدد الخدمات المصرفية المالية وتحسين التسوية الزمنية للارتباطات الهيدروكربونية. هناك أيضا مسألة ضمان الإلغاء التدريجي لقيود الصرف.

بعض التوضيحات بشأن النظام المصرفي الجزائري

بنية النظام المصرفي

في نهاية عام 2015، كان النظام المصرفي يتألف من تسعة وعشرين مصرفا ومؤسسة مالية.

يتم توزيع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة على النحو التالي:

- ستة (6) مصارف عمومية بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط؛
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومن بينها مصرف ذو رأس مال مشترك؛
- ثلاثة (3) مؤسسات مالية من بينها مؤسستان (2) حكوميتان؛
- خمسة (5) شركات تأجير من بينها ثلاثة (3) مؤسسات حكومية؛
- مؤسسة تأمين فلاحي واحدة (1) معتمدة لتنفيذ العمليات المصرفية، والتي اختارت، في نهاية عام 2009 ، أن صورة المؤسسة المالية.

الشبكة المصرفية:

في بداية عام 2016 شملت شبكة المصارف الحكومية 1123 فرعاً، والمصارف الخاصة 346 فرعاً والمؤسسات المالية 88 فرعاً، مقارنة بـ 1113 فرعاً و 325 فرعا و 88 فرعا على التوالي في نهاية عام 2014. بلغ إجمالي عدد فروع المصارف والمؤسسات 1557، مقارنة بـ 1526 في عام 2015، وبالتالي ما يعادل شباكا واحدا لكل 25660 نسمة، مقارنة بـ 25630 عام 2014.

كما بقيت نسبة السكان النشطين إلى الشبابيك المصرفية بدون تغيير، أي 7600 شخصا بالغا لكل شباك مصرفي في عام 2015، مقارنة بـ 7500 في عام 2014.

من حيث هيكل القطاع المصرفي، تغلب المصارف الحكومية بفضل أهمية شبكات فروعها المنتشرة على كامل الإقليم الوطني.

لا تزال شبكة فروع المصارف الخاصة محدودة حتى أن وتيرة تنفيذها تسارعت نسبيا خلال السنوات الخمس الماضية.

يتم تأسيس المصارف الحكومية في جميع الولايات في حين أن المصارف الخاصة تقوم بتطوير شبكاتها بشكل رئيسي في شمال البلاد.

تطور النشاط:

وفقا لبنك الجزائر، فإن تطور نشاط المصارف الخاصة يساهم في تطوير المنافسة الصحية. في الواقع، يتم جمع الموارد وتوزيع القروض وتوفير الخدمات المصرفية الأساسية للعملاء في ظروف تنافسية مفيدة للاقتصاد.

في بداية عام 2016، ارتفع إجمالي أصول المصارف ببطء نسبيًا (4.4٪ مقارنة بنسبة 16.3٪ في عام 2014)؛ تمثل المصارف الحكومية حصة نسبية 87.2 ٪ من إجمالي أصول المصارف، مقابل 86.7 ٪ في عام 2014.

في المصارف الحكومية، يمثل أكبر مصرف نسبة 26.1٪ من إجمالي الموجودات في هذا القطاع ويمثل الثاني نسبة 24.5٪، مقارنة بـ 25.6٪ و 25.4٪ على التوالي في نهاية عام 2014. أما فيما يخص المصارف الخاصة، فتبلغ حصتها في إجمالي الأصول 12.8 ٪؛ واستحوذت المصارف الخاصة الثلاثة الأولى على 5.7٪ من إجمالي أصول المصارف و 44.9٪ من إجمالي الأصول المصرفية الخاصة، مقارنة بـ 5.8٪ و 43.7٪ على التوالي في نهاية عام 2014.

لا يزال نمو النشاط المصرفي الخاص ملموساً من حيث حشد الموارد وتوزيع الائتمان وحافظت المصارف الخاصة على حصتها في السوق.

الوساطة المصرفية:

تظهر المؤشرات العالمية أن مستوى وساطة المصارف يتحسن تدريجيا من حيث تطوير الشبكة وعدد الحسابات والودائع التي تم جمعها والقروض الموزعة.

هذا المستوى من التنمية قريب من المستويات التي حققتها في بعض البلدان المتوسطية المجاورة.

يشمل الأداء المتطور للقطاع المصرفي الجزائري الخدمات المصرفية الأساسية المقدمة للعملاء من الأفراد وخدمات توزيع القروض للشركات الصغرى والمتوسطة.

تسلط هذه الاعتبارات الضوء على إمكانات التطوير في الشمول المالي وتطوير الوساطة المالية في الجزائر.

شهد عام 2015 زيادة مطردة في القروض الموزعة من قبل المصارف. وهكذا بدأت الخزينة العامة في إعادة شراء الديون على المؤسسات العامة بمبلغ إجمالي قدره 305.3 مليار دينار.

تمثل القروض لاقتصاد المصارف والمؤسسات المالية، بما في ذلك القروض التي تعيد شراءها من الخزينة من خلال إصدار الأوراق المالية، 57.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات، مقابل 55.0 ٪ في عام 2014 و 48.6 ٪ في عام 2013. مع العلم أن قطاع الهيدروكربونات لا يستخدم القروض المصرفية.

الشروط التنظيمية:

في عام 2015، واصل مجلس العملات والائتمان وبنك الجزائر جهودهما لتعزيز وتوحيد شروط العمل المصرفي وإعداد التقارير. يتعلق هذا الجانب أيضا بحماية عملاء المصارف والمؤسسات المالية.

تحسبًا لتراجع حاد في السيولة المصرفية، أصدر مجلس العملة والائتمان اللائحة عدد 01 لسنة 2015 المؤرخ في 19 فبراير/شباط 2015 بشأن خصم الفواتير العمومية وإعادة خصم الفواتير الخاصة المتعلقة بالأموال المقدمة والقروض الممنوحة للمصارف والمؤسسات المالية، لتمكين المصارف والمؤسسات المالية من اللجوء إلى إعادة التمويل مع بنك الجزائر، بصفته الملاذ الأخير، قبل تنفيذ ترتيبات إعادة التمويل من خلال عمليات السوق المفتوحة.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل بنك الجزائر واللجنة المصرفية العمل بنشاط لتعزيز الرقابة المصرفية وبشكل خاص لضمان امتثالها للمعايير والمبادئ العالمية.

تحسين وضعية القطاع المصرفي

لقد تحسن وضع القطاع المصرفي بشكل ملحوظ في السنوات العشر الماضية. من خلال العديد من الإصلاحات، قامت المصارف بتحسين إدارتها لمخاطر المصارف.

إن مؤشرات الصلابة في المصارف ملموسة، بعضها في تحسن والبعض الآخر في تراجع طفيف، خاصة في ما فيما يتعلق بنسب الملاءة، التي تشمل، منذ تاريخ الأول من تشرين الأول / أكتوبر 2014، تغطية المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق. شهدت هذه المؤشرات التي كانت قد تراجعت في عام 2014 تحسنا في عام 2015 وهي في مستوى مريح وأعلى بكثير من المعدلات الدنيا التي أوصت بها لجنة بازل.

الجزائر: المؤسسات المالية الكبرى

الاسم	إجمالي الأصول بالمليون الدولارات	الدخل الصافي بالألف دولار	عائدات رأس المال بالنسبة المئوية
1. بنك الجزائر	147 229	0	0,00
2. البنك الوطني الجزائري	25 725	284 272	9,67
3. بنك الجزائر الخارجي	23 288	312 795	12,28
4. القرض الشعبي الجزائري	15 440	237 982	14,69

5. الصندوق الوطني للاستثمار	12 337	12 741	0,71
6. بنك الفلاحة والتنمية الريفية	12 197	53 033	7,87
7. بنك التنمية المحلية	7 544	65 243	12,46
8. سوسيتي جينيرال الجزائر	2 688	50 633	14,26
9. بي أن بي باريبا الجزائر	2 252	33 059	12,49
10. بنك البركة الجزائري	1 903	36 041	19,16
11. بنك الخليج الجزائر	1 713	23 811	10,40
12. نتيكسيس الجزائر	1 267	9 207	4,80
13. بنك الإسكان للتجارة والتمويل	658	14 334	9,26
14. المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر	642	13 326	8,51
15. مصرف السلام	480	9 772	7,28
16. ترست بنك الجزائر	453	15 991	8,97
17. مصرف المغرب العربي للإستثمار والتجارة	300	6 661	7,58
18. فرنسبنك الجزائر ش ذ أ	260	3 993	3,39
19. القرض الفلاحي	210	4 340	4,12
20. المغاربية للإيجار المالي الجزائر	-	-	-
	المجموع **256 587**	المجموع **1 187 234**	المعدل **8,84**

	2014	**2015**
عدد الموظفين	35 443	35 081
عدد الفروع المصرفية	1 433	1 469

2.3 ليبيا: بيانات شهر ديسمبر/كانون الأول 2016

وفقاً لتقرير مراقبة الوضع الاقتصادي للبنك الدولي في أكتوبر / تشرين الأول 2017، مع احتمال إحراز تقدم ملموس، يظهر الاقتصاد الليبي توجّها ملحوظًا نحو النمو.

وعلى الرغم من تسارع معدل التضخم، مما أدى إلى تضييق القوة الشرائية للسكان، نلاحظ أن التحديات على المدى المتوسط تتجاوز إعادة الإعمار لتشمل مراعاة تنويع الاقتصاد وتعزيز تنمية القطاع الخاص.

بيانات الاقتصاد الكلي لعام 2015:

عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ثابت (03 يناير/كانون الثاني)	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (2015)	عجز الميزانية	الدين العمومي/الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري	مسبة البطالة
6،3 مليون	42 مليار دولار أمريكي	% (11،70)	%(33،70)	% 7،10	% 7،43	-

المصدر: Orbis Bank Focus

على الرغم من النمو الجيد في قطاع النفط، لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من الظروف الجيوسياسية التي تبطئ إمكاناته. بعد أربع سنوات صعبة، شهد الاقتصاد الليبي انتعاشا في النصف الأول من عام 2017، وذلك بفضل استئناف إنتاج الهيدروكربونات بعد استعادة الميليشيات لحقول النفط الرئيسية في العام الماضي.

ظلت القطاعات غير الهيدروكربونية صامتة بسبب نقص التمويل والأمن. من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25.6٪ في عام 2017، مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الدخل الفردي، والذي سيكون 65٪ من مستواه في 2010 بعد خسارة أكثر من نصف قيمته.

وستعتمد التوقعات الاقتصادية الأكثر ملائمة بشكل رئيسي على التقدم المحرز في حل الجمود السياسي الذي يؤثر على البلاد وتحسين حالة الاستقرار.

وعلى المدى المتوسط، وإثر استعادة السلام و الأمن، من المفترض أن يستمر النمو وأن تتسع قاعدته في عام 2019-2020. وسيتحسن رصيد الميزانية ورصيد الحساب الجاري بشكل ملحوظ، وسيسجلان فوائض تبدأ في عام 2020. وسيتراوح احتياطي العملات الأجنبية في المتوسط حوالي 60 مليار دولار خلال الفترة 2018-2020.

الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي في ليبيا	
الوسائل (آخر الأرقام المتوفرة)	**بنية السوق المصرفية والتوجهات المؤسسية الرئيسية**
 18 مصرفا **19 183 موظفا** **520 فرعا مصرفيا**	**انفتاح السوق المصرفية الليبية** منذ عام 2005، أدى انفتاح السوق المصرفية الليبية إلى دخول المصارف الأجنبية. • انشاء مصرف الخليج الاول في عام 2007. • استحوذ مصرف بي إن بي باريبا على حصة 19٪ في مصرف الصحارى، مع إمكانية حصوله على نسبة 51٪ في السنوات الخمس القادمة. • إنشاء مصرف النوران وهو مساهمة ليبية قطرية. • فتح مصرف التجاري وفاء أيضا مكتبا تمثيليا. • استحواذ المصرف العربي على نسبة 19% من مصرف الوحدة مع إمكانية حصوله على نسبة51% في السنوات اللاحقة. في أعقاب الإصلاحات المصرفية وفتح السوق أمام المصارف الأجنبية، عمدت السلطات العمومية إلى خصخصة المصارف التجارية. افتتاح مكتب تمثيل لعديد المصارف العربية مثل البركة والمصارف الأجنبية الأخرى. **الابتكار المالي والتجديد:** قبل تغيير سياسة 2011-2012 بوقت طويل، كان التحرير المالي جارياً. وفي وقت مبكر، اتخذ مصرف ليبيا (**CBL**) خطوات لتعزيز إطار السياسة النقدية. وقدم شهادات الإيداع الخاصة به في مايو/أيار 2008 وزادت متطلبات الاحتياطي من 15 إلى 20٪.

كما قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ برنامج يهدف إلى تحديث بنيته وتحسين نظام الدفع، بالإضافة إلى تعزيز قدرته على تنفيذ السياسة النقدية.

وقد تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتحسين الرقابة المصرفية، بما في ذلك أساليب مراقبة وحساب قياس مستوى الأموال الخاصة.

يعتبر مصرف التجارة والتنمية أكبر المصارف الليبية الخاصة الأربعة. فقد مهد الطريق لتحديث القطاع المصرفي الليبي من خلال تقديم خدمات جديدة مثل أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الائتمان. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ مصرف ليبيا المركزي مركزًا لمعالجة المخاطر في عام 2009.

منذ عام 2010، أصبح للمصارف القدرة على تقديم "الخدمات المصرفية الإسلامية". ينبغي أن تستمر عملية التحديث الجارية في المستقبل.

نحو تحسين الحوكمة:

في عام 2005، تم تمرير قانون مصرفي وقانون لمكافحة تبييض الأموال من أجل خلق إطار جديد للنظام المصرفي الليبي.

الاسم	إجمالي الأصول بالمليون دولار أمريكي	الدخل الصافي بالألف دولار أمريكي	عائدات رأس المال بالنسبة المئوية
1. مصرف ليبيا المركزي	120 555	0	0,00
2. مصرف الجمهورية	25 002	147 919	11,96
3. المصرف الليبي الخارجي	18 865	153 861	3,39
4. المصرف التجاري الوطني	11 490	43 182	7,77
5. مصرف الوحدة	9 408	25 337	3,57
6. مصرف الصحارى	8 374	-4 704	-1,67
7. مصرف التجارة والتنمية	4 067	20 858	11,68
8. مصرف الساحل والصحراء للاستثمار	2 790	172	0,03
9. مصرف شمال أفريقيا	2 036	-7 294	-2,91
10. مصرف الواحة	924	-7 978	-8,50
11. مصرف الأمان للاستثمار والتجارة	852	17 946	26,75
12. مصرف الخليج الأول الليبي	526	7 063	3,36
13. المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	341	-2 966	-4,08
14. مصرف السراي للتجارة والاستثمار	112	-369	-2,79
15. مصرف النوران	79	-8 038	-9,86
16. مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
17. مصرف الاجماع العربي			
18. المصرف الاسلامي الليبي			
	المجموع	**المجموع**	**المعدل**
	161 553	384 988	**2,58%**

المصدر: Orbis Bank Focus

	2013	4201
عدد الفروع المصرفية	520	520
عدد الموظفين	18 878	19 183

3.3 المغرب: بيانات شهر ديسمبر/كانون الأول 2016

وزن القطاع الفلاحي:

تباطأ الإنتاج الزراعي، الذي لا يزال يمثل حوالي 15 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، بنسبة 10 ٪ مما دفع إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.1 ٪ في عام 2016.

وفقاً لتحليلات البنك الدولي الأخيرة، استمرت مخاطر الطقس في التأثير على النمو الاقتصادي المغربي. بعد الإنتاج القياسي للحبوب في عام 2015، واجه المغرب موجة جفاف حادة في عام 2016.

على الرغم من الاستثمارات العمومية الكبرى في السنوات الأخيرة، تطورت القطاعات غير الفلاحية بمعدل نمو يبلغ حوالي 3 ٪.

وبفضل هطول الأمطار بغزارة في خريف عام 2016، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.8٪ في عام 2017. ومن المتوقع أن يكون إنتاج الحبوب أعلى من متوسط الأداء السابق ومن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الفلاحي حوالي 10٪.

سياسة اقتصادية كلية تحوطية

إن اتباع سياسات الاقتصاد الكلي التحوطية قد ساهم في خفض الاختلالات الخارجية والمالية في السنوات الأخيرة. واقترن استكمال إصلاحات المنح التي تم إطلاقها في عام 2014 بإدارة ومراقبة متوازنتين للتمويل العمومي. ومن المفترض أن تساهم الصرامة في خفض عجز الميزانية إلى 3.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 واستقرار الدين العام على حوالي 66٪ من الناتج المحلي الإجمالي و تحسن واضح في أداء الاقتصاد الكلي مقارنة بعام 2015.

بيانات الاقتصاد الكلي: المغرب 2016

ومع تحسن رصيد الاستثمار والادخار في الدولة إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية، تباطأ عجز حساب المعاملات مع الدول الأخرى في السنوات الأخيرة.

وانعكس هذا الاتجاه في عام 2016، بسبب تخفيف السياسة النقدية واسترداد القروض الاستثمارية للقطاع الخاص.

وزن الصناعات الجديدة:

حاول النمو المطرد للصادرات التي حققتها الصناعات المغربية الجديدة، خاصة في قطاعي السيارات والطيران العالميين، التعويض عن الهبوط في أسعار الفسفاط الدولية، وهو القطاع التقليدي لاقتصاد البلاد الذي لا يزال يمثل ما يقرب من 18 ٪ من إجمالي الصادرات.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال حصة الواردات في هذه الصناعات الجديدة كبيرة بسبب انخفاض عدد الموردين التنافسيين في البلد. استردت عائدات السياحة والتحويلات في عام 2016 إلى 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما عوض الانخفاض في التبرعات المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي، التي كانت أقل من المتوقع.

وبفضل الأداء الجيد والمستدام للاستثمارات الأجنبية المباشرة، استمر احتياطي المغرب من العملات الأجنبية في التزايد للوصول إلى تغطية للواردات خلال 6.4 أشهر في نهاية عام 2016.

من المتوقع أن يتحسن النمو في القطاع غير الفلاحي بشكل طفيف مقارنة باتجاهه الأخير، مدفوعًا بمزايا الأداء الفلاحي القوي وزيادة الثقة بين المستهلكين والمنتجين.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحسن في النهاية إلى تحسن كبير في حالة سوق العمل. يسعى المغرب إلى خفض عجز الموازنة إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ثابت	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016	عجز الميزانية	الدين العمومي/الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري	نسبة البطالة
35.28 مليون نسمة	103,61 مليار دولار أمريكي	1.2%	- 4,1%	81,4	- 18,2%	9,4%

الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي في المغرب	
الوسائل	**بنية السوق المصرفية والتوجهات المؤسسية الرئيسية**
	سوق مركزة السوق المصرفية المغربية متركزة بشكل كبير.

في الواقع، تم الحفاظ على مساهمة المصارف الثلاثة الأولى في إجمالي الميزانية للقطاع. تبلغ هذه المساهمة حوالي 66٪ وتبلغ مساهمة المصارف الخمسة الأولى 80٪.

بدأ تعزيز القطاع المصرفي المغربي في أواخر الستينيات، لكنه تسارع إلى حد كبير منذ عام 1988 مع انفتاح المصارف على رأس المال الدولي.

الانفتاح والتجديد

ثم أدى قانون المصارف لعام 1993 إلى ظهور النموذج المصرفي العالمي.

إن المؤسسات المغربية نشطة بشكل خاص في المنطقة المغاربية.

في عام 2010، وبهدف بناء المغرب كمركز مالي إقليمي، تم إطلاق القطب المالي للدار البيضاء.

الامتثال واللوائح التنظيمية:

فتحت النصوص القانونية لعام 2003 القطاع المالي المغربي على المعايير الدولية ومبادئ لجنة بازل، لتمكينه من تشديد قواعد الرقابة على مؤسسات الائتمان.

في عام 2007، بدأ المغرب بتطبيق قواعد بازل الثانية.

كما أدى عام 2013 إلى مراجعة بنك المغرب لأولى اختبارات الإجهاد التنظيمية التي أجرتها المصارف لقياس مرونتها لمختلف الائتمان الافتراضي والسيولة وصدمات السوق.

تشير نتائج هذه المحاكاة على مستوى العالم إلى مقاومة المصارف للسيناريوهات التي يتم اختيارها.

نظام مالي تشاركي:

وأخيرًا، تم نشر تعميم والي بنك المغرب رقم 3 لسنة 2017 المؤرخ في 27 يناير/كانون الثاني 2017 الذي يحدد شروط وإجراءات المصارف لممارسة الأنشطة والعمليات المصرفية التشاركية في الجريدة الرسمية رقم 6548 في 2 مارس 2017 بعد إقراره من قبل المجلس الأعلى للعلماء.

يرسي هذا المنشور الإطار التنظيمي لإنشاء وتشغيل نافذة تشاركية (النافذة الإسلامية) من قبل المصارف التقليدية في المغرب.

84 مؤسسة موزعة يسن 19 مصرفا (7 مصارف ذات أغلبية أجنبية و(مصارف ذات أغلبية حكومية) و34 مؤسسة تمويل و6 مصارف خارجية و13 جمعية لإسناد القروض الصغرى و9 شركات وساطة في مجال تحويل الأموال إضافة إلى صندوق الضمان وصندوق الإيداع والتدبير.

بعض التوضيحات بشأن النظام المالي:

بنية النظام المصرفي:

وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن بنك المغرب، فإن عدد مؤسسات الائتمان المعتمدة والمنظمات ذات الصلة في المغرب يبلغ 84 مؤسسة، ويشمل ذلك:

- 19 مصرفا
- 34 مؤسسة تمويل
- 6 مصارف خارجية
- 13 مؤسسة لإسداء القروض الصغرى
- 9 مؤسسات دفع (شركات وساطة مالية مختصة في تحويل الأموال)
- صندوق الإيداع والتدبير
- صندوق الضمان المركزي

نظام مصرفي منفتح على السوق الدولية

إن الوجود الدولي للمصارف المغربية يتوزع كما يلي: 3 مجموعات مصرفية موجودة في الخارج في ثلاثين بلداً، منها 22 في أفريقيا من خلال 40 شركة تابعة و 14 فرعاً مع أكثر من 1300 مصرفا.

لذلك فإن النظام المصرفي المغربي يتميز بانفتاحه على السوق الدولية.

ويلاحظ هذا الانفتاح في وجود مؤسسات أجنبية في المغرب وفي وجود المصارف المغربية في الخارج.

ومن بين المؤسسات الائتمانية البالغ عددها 53 مؤسسة، هناك 14 مؤسسة أغلب أسهمها أجنبية وهي مقسمة بين 7 مصارف والعديد من شركات التمويل، ومعظمها من أصل فرنسي.

الوساطة المصرفية: تسارع للقروض

في عام 2016، تميزت الظروف النقدية بالتخفيف المستمر لأسعار الفائدة، وذلك أساسا نتيجة لتخفيض المعدل الرسمي الفائدة.

كما تميز العام بتحسن ملحوظ في حالة السيولة المصرفية، حيث انخفضت الحاجة إلى أكثر من النصف بمعدل 14.4 مليار درهم في المتوسط أسبوعياً، نتيجة لاستمرار تعزيز صافي الاحتياطيات الدولية التي نمت بنسبة 12.1 ٪ بعد 23.5 ٪ في العام السابق.

في هذا السياق، شهدت القروض المصرفية تسارعا في القطاع غير المالي من 0.3٪ إلى 3.9٪، مدفوعة بإقراض المعدات إلى المؤسسات العمومية والخاصة. من ناحية أخرى، انخفضت المطالبات الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 3.8٪ بعد ارتفاعها بنسبة 3٪.

تحسين القروض المسندة إلى الشركات:

ارتفع الإقراض المصرفي للقطاع غير المالي في عام 2016 بنسبة 3.9 ٪ مقارنة بنسبة 0.3 ٪ في العام السابق. هذا التحسن، الذي يتعلق بشكل خاص بالشركات، سيكون وفقاً لمسح بنك المغرب حول شروط الائتمان نتيجة لكل من ارتفاع الطلب وتخفيف شروط العرض. مع الأخذ في الاعتبار زيادة قدرها 6 ٪، بعد 20.4 ٪ وقروض الشركات المالية وقد بدت الزيادة في الائتمان المصرفي بشكل عام في تسارع من 2.8 ٪ إلى 4.2 ٪.

وبالتالي، ارتفعت القروض القائمة للشركات بنسبة 4.4٪ بعد انخفاضها بنسبة 2.2٪ في عام 2015. وارتفعت القروض إلى الشركات العمومية بنسبة 22.1٪ بعد 7.3٪، نتيجة زيادة بنسبة 19.4٪ بعد 2.4٪ من قروض المعدات و 48.5٪ بدلاً من 14.8٪ من التسهيلات النقدية. وبالمثل، ارتفعت القروض إلى الشركات الخاصة بنسبة 2.2 ٪ بعد انكماش بنسبة 3.2 ٪، مما يعكس زيادة 1.9 ٪ في قروض المعدات بعد 4.5 ٪ انخفاض التسهيلات النقدية من 4.4٪ إلى 1.5٪، وانخفاض القروض إلى التطوير العقاري من 9.2٪ إلى 1.2٪.

زيادة القروض المقدمة للأسر:

وفيما يتعلق بالقروض الموجهة للأسر، فقد سجلت هذه القروض زيادة بنسبة 3.3 ٪ بعد 3.1 ٪ في عام 2015. سجلت القروض المخصصة لأصحاب المشاريع الفردية، على الرغم من استمرار انكماش القروض العقارية، 1.1 ٪، ويقودها تحسن واضح في قروض المعدات. من ناحية أخرى، تراجعت القروض الموجهة للأفراد من 5٪ إلى 4٪، مع تباطؤ من 5.4٪ إلى 4.8٪ في الاستهلاك واستقرار نسبي في نسق قروض الإسكان إلى 4.6٪. بالإضافة إلى ذلك، استمرت الديون المستحقة في التباطؤ.

المغرب: المؤسسات المالية الرئيسية

قاعدة بيانات مصرف أوربيس

الاسم	إجمالي الأصول بالمليون دولار أمريكي	الدخل الصافي بالألف دولار أمريكي	عائدات رأس المال بالنسبة المئوية
1. التجاري وفاء بنك	42 469	559 937	12,76
2. البنك الشعبي المركزي	34 837	300 933	8,17
3. البنك المغربي للتجارة الخارجية	30 301	280 787	12,41

4. بنك المغرب	28 164	104 754	16,69
5. صندوق الإيداع والتدبير	20 793	87 727	4,12
6. القرض الفلاحي للمغرب	9 041	53 685	7,96
7. الشركة العامة المغربية للبنوك	8 404	84 813	8,57
8. البنك المغربي للتجارة والصناعة	6 381	42 863	4,99
9. مصرف المغرب	5 111	30 605	6,93
10. القرض العقاري والسياحي	4 746	44 004	8,76
11. البريد بنك	4 594	17 372	11,77
12. البنك الشعبي بالرباط	3 564	36 747	8,27
13. صندوق التجهيز الجماعي	1 632	25 541	9,20
14. البنك الشعبي بالجديدة صافي	1 153	11 463	11,28
15. مؤسسة مغربيل	1 103	8 629	10,65
16. المغربية للإيجار	1 057	5 979	7,22
17. شركة المعدات المنزلية والأسرية	726	13 516	8,96
18. CDG كابيتال	568	17 946	14,30
19. سيتي بنك	522	11 658	11,98
20. سلفين	347	13 719	21,59
21. مؤسسة التوفيق للتمويل الأصغر	264	9 079	10,25
22. أكسا كريدي	180	-8 891	-75,80
23. تسليف	153	3 676	10,74
24. البنك الدولي الشعبي الخارجي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
	المجموع **206 110**	المجموع **1 756 544**	المعدل **6,6%**

المصدر: Orbis Bank Focus

	2015	2016
عدد الفروع المصرفية	6.139	6.283
عدد مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة	52.448	53 801

4.3 موريتانيا: بيانات ديسمبر/كانون الأول 2016

نمو تدعمه السلع الأساسية

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني منذ 15 عامًا. بين عامي 2003 و 2015، بلغ متوسط النمو 5.5 ٪، مستفيدًا من الارتفاع التاريخي في أسعار السلع الدولية.

عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ثابت	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	عجز الميزانية	الدين العمومي/الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري	نسبة البطالة
4.3 مليون نسمة	4.73 مليار دولار أمريكي	% 1.7	% 0,1	لا ينطبق	175,4مليار أوقية موريتانية	% 12,85

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني لسنة 2016: المركز الوطني للإحصاء

كانت الإيرادات القوية من القطاع الاستخراجي المحرك الرئيسي لهذا النمو الاقتصادي الديناميكي. من حيث القيمة، زادت صادرات المعادن من 318 مليون دولار في عام 2003 إلى 2،652 مليون دولار في عام 2013، على الرغم من أن إنتاج التعدين كان عموماً راكداً. في المتوسط، كان القطاع الاستخراجي يمثل 25 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 82 ٪ من الصادرات و 23 ٪ من الإيرادات الوطنية.

نحو تنويع القطاع والنمو الشامل

ترغب موريتانيا في تحويل نموذجها الاقتصادي الذي يعتمد حتى الآن على صادرات قطاع التعدين إلى ديناميكية مستدامة للتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

يهدف النموذج الذي تم وضعه إلى تحقيق النمو الشامل والواسع لصالح الفقراء وتنويع الاقتصاد.

الثروة الحيوانية والسمكية: الآفاق

تسعى البلاد إلى الاستفادة الكاملة من ثروتها الطبيعية الهائلة خارج القطاع الاستخراجي، بما في ذلك الثروة الحيوانية ومصائد الأسماك مع آفاق التنويع وخلق الوظائف.

لا تزال عائدات الإمكانيات الاقتصادية لصادرات الثروة الحيوانية في تزايد كبير. ويقدر ذلك وفقاً للحسابات الوطنية بنسبة 16٪ في المتوسط بين عامي 2005 و 2015. ويمثل هذا القطاع ثلاثة أرباع القيمة المضافة للقطاع الزراعية الرعوية ويوفر الدخل لحوالي مليون شخص ويلعب دوراً رئيسياً في إرساء الأمن الغذائي والمرونة ويمكّن الفقراء خاصة من تجميع رأس المال وتأمينه.

التوسع في المراكز الحضرية

أخيراً، يجب أن يتحرك التحضر صوب أقطاب نمو حضرية منتجة وشاملة. تتميز موريتانيا بثاني أعلى معدل للتحضر في القارة.

ينبغي أن تتم إدارة التوسع المتسارع للمراكز الحضرية بكفاءة كبيرة. يمكن الشعور بالآثار الإيجابية المرتبطة عادة بالتوسع الحضري إذا ما تم إتباع حوكمة رشيدة في هذا المجال.

الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي في موريتانيا	
الوسائل	**بنية السوق المصرفية والتوجهات المؤسسية الرئيسية**
 18 مصرفا: 12 مصرفا تقليديا و6 مصارف إسلامية. من بين المصارف التجارية الثمانية عشر، هناك 5 مصارف مملوكة للقطاع الخاص معظمها أجنبية. يضاف إلى ذلك 21 مؤسسة للتمويل الأصغر معتمدة إضافة إلى صندوق الإيداع والتنمية ومجلس التمويل والاستثمار. **197 نافذة مصرفية**	**التحديث والتجديد** في الثمانينيات، شكل اختيار موريتانيا لسياسة التعديل الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بداية إصلاح وتحديث عميق للنظام المالي. وقد تم اعتماد تدابير هيكلية في اتجاه المزيد من التحرير. وهكذا، منذ عام 1985، بدأت السلطات العمومية بتوحيد تدريجي للمصارف التي تواجه صعوبات، والتي كانت مصحوبة بخصخصة مصارف الدولة. تم اتخاذ خطوات في عام 2013 لتعزيز الإطار التحوطي للمصارف. بدأ البنك المركزي الموريتاني في عام 2013 بتحديث مركز المخاطر عن طريق إنشاء خط آمن مع المصارف لنقل البيانات المتعلقة بحوادث الدفع في الوقت الحقيقي. **التمويل الإسلامي للحد من التمويل غير الرسمي** بالإضافة إلى التركيز العالي للسوق المصرفي، يعتزم البنك المركزي الموريتاني تطوير التمويل الإسلامي بحيث "لن يؤدي دخول هذه المؤسسات إلى النشاط إلى الحد من نطاق التمويل غير الرسمي وتعزيز الحصول على التمويل، خاصة لبعض المشغلين الخاصين الذين، لأسباب دينية، لم يدعوا إلى تمويل المصارف التقليدية "(تقرير المصرف المركزي الموريتاني، ص.7).

الخصخصة وعمليات الدمج

تميز عام 1987 بخصخصة البنك العربي الإفريقي في موريتانيا، الذي أصبح تحت سيطرة المواطنين في القطاع الخاص. أصبح هذا البنك يسمى البنك الموريتاني للتجارة الدولية.

في عام 1988، جاء دمج البنك الموريتاني للتنمية والتجارة والصندوق الوطني للإيداع والتنمية لتشكيل بنك واحد وهو اتحاد بنوك التنمية.

في عام 1989، اندمج البنك الدولي لموريتانيا ومؤسسة البنك الموريتاني ليكونوا البنك الوطني لموريتانيا الذي سيفتح رأس ماله لاحقا للقطاع الخاص.

ديناميكية سوق المال:

في عام 2013، أطلق البنك المركزي الموريتاني الإصدارات الأولى من سندات الخزينة لمدة 7 أيام في سوق المال لتلبية احتياجات تنظيم السيولة على المدى القصير جداً. يدرس البنك المركزي الموريتاني إمكانية إنشاء بورصة للأوراق المالية للمساعدة في حشد الموارد طويلة الأجل التي من شأنها أن تكمل

الاسم	إجمالي الأصول بالمليون دولار أمريكي	الدخل الصافي بالألف دولار أمريكي	عائدات رأس المال بالنسبة المئوية	عدد الموظفين	عدد النوافذ
1. البنك المركزي الموريتاني	1 663	6 477	12,25		**4**
2. البنك الموريتاني للتجارة الدولية	388	1 369	3,28	**398**	**39**
3. البنك الوطني لموريتانيا	357	1 741	3,86	**339**	**29**
4. البنك الشعبي الموريتاني	154	975	5,04	**186**	**16**
5. بنك التجارة والصناعة	137	1 344	5,01	**224**	**16**
6. بنك الأمانة	136	1 430	5,51	**133**	**8**
7. بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي	128	3 555	10,61	**147**	**10**
8. بنك موريتانيا العام للاستثمار والتجارة	128	968	1,99	**80**	**2**
9. بنك المعاملات الصحيحة	78	-355	-1,96	**177**	**16**

10. أورا بنك موريتانيا للتجارة والاستثمار	50	246	1,60	**110**	**9**
11. مصرف شنقيط	44	303	1,55	**94**	**5**
	المجموع **3 262**	المجموع **18 054**	المعدل **% 4,43**	**1888**	**154**

المصدر: Orbis Bank Focus و الجمعية المهنية لبنوك موريتانيا

بعض التوضيحات بشأن النظام المالي:

الهياكل المصرفية:

ويتمحور هيكل النظام المالي على القطاع المصرفي المكون (16) مصرفا بما في ذلك (6) مصارف إسلامية. كما يحتوي النظام المصرفي الموريتاني أيضاً على (5) مصارف خاصة غالبية رأس مالها أجنبي. ويشمل النظام المالي غير المصرفي (21) مؤسسة للتمويلات الصغرى ، (1) صندوق الإيداع والتطوير ، الخدمات المالية لمكتب البريد ، (17) شركة تأمين ، (2) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و حوالي ثلاثين من مكاتب صرف العملات الأجنبية المعتمدة.

مجال تنافسي أكبر:

نظرًا لزيادة المنافسة بين المصارف لتقريب خدماتها من العملاء، زاد عدد الفروع المصرفية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، من 184 عام 2015 إلى 197 عام 2016. كما زادت الخدمات المصرفية بنسبة 29٪ إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد العملاء أو المنخرطين في مؤسسات التمويل الأصغر

إن المنافسة بين المصارف، في بيئة تتسم بانخفاض أسعار الفائدة على أذون الخزينة، قد أدت إلى التخفيف من شروط المصارف، بما في ذلك تكلفة الائتمان، والتي ظلت مستقرة في عام 2016.

التنظيم المصرفي: نحو مزيد من الاستقرار والشفافية

لزيادة نجاعة التنظيم المصرفي والمالي وجعله يتماشى مع المعايير الدولية، تم تبني نصوص قانونية وإقرار أربعة إجراءات رئيسية.

i) وضع لائحة تخص المصارف الإسلامية ومؤسسات الدفع؛

ii) إنشاء لجنة تعنى بالاستقرار المالي؛

iii) تعزيز آليات رصد المخاطر المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب؛

iv) إرساء إجراء لحل الأزمات المصرفية.

تم ضمان استقرار القطاع المالي من خلال المراقبة المستمرة للمؤسسات المالية المعتمدة في موريتانيا. وتم اتخاذ عدة إجراءات فيما يتعلق بتوصيات استراتيجية القطاع المالي (2012-2017)، ويشمل ذلك تحسين الاستقرار والشفافية وخفض التكاليف لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية و التكيف مع الإطار القانوني.

بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من عملية تحديث مركز المخاطر وتم تطوير جدول لتتبع المؤشرات المالية بشكل أفضل وفهم المعلومات المالية بشكل أفضل.

فيما يتعلق بدعم الاستثمار الخاص، تم تحقيق أداء جيد من حيث تحسين بيئة الأعمال، مما أدى إلى ارتفاع موريتانيا 8 نقاط في التصنيف العالمي لجودة المؤشر. " Doing Business ".

وتواصل الحكومة جهودها لتنشيط النظام القضائي وتعزيزه لكسب ثقة المستثمرين وتعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة.

إن توحيد الميزانيات العمومية للمصارف والاستمرار في تطبيق اللائحة المتعلقة بتصنيف المطالبات وإنشاء المخصصات جعل من الممكن تحقيق معدل القروض المتعثرة بنسبة 21.5٪ من إجمالي القروض إلى الاقتصاد في عام 2016.

الوساطة المالية:

في عام 2016، ظلت وتيرة منح القروض مستقرة. وارتفع صافي القروض المجمعة للمصارف بنسبة 8٪ مدعومًا بإطلاق برنامج التمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بدعم من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة الاحتياجات النقدية الخاصة للمصارف، تم إرساء عملية رصد أسبوعية لأموال المصارف، كما وافق مجلس السياسة النقدية على إطار تنظيمي يتعلق بإعادة تمويل حالات الطوارئ.

توزيع القروض من قبل المصارف:

في عام 2016، ظلت وتيرة الإقراض مستقرة، تبنت المصارف في المتوسط سياسة ائتمانية أكثر صرامة من أجل استرداد الديون أكثر من منح قروض جديدة.

ارتفعت القروض الصافية المجمعة للمصارف بنسبة 8٪، من 379 مليار أوقية موريتانية في عام 2015 إلى 410 مليار أوقية موريتانية في عام 2016. ولا تزال بنية القروض بأجل تهيمن عليها القروض قصيرة الأجل التي تمثل 67٪ من القروض الممنوحة والتي انخفضت نقاط لصالح القروض طويلة الأجل ومتوسطة الأجل (33 ٪).

وبالفعل، فإن برنامج "FADES" لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي تبلغ تكلفته 50 مليون دولار كان له أثر كبير على هذه القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل. وفيما يتعلق بشروط الائتمان، ظل متوسط سعر الإقراض المرجح ثابتًا عند 12٪ في عام 2016، فيما علاقة بتكثيف المنافسة في المصارف وانخفاض مستوى أسعار الفائدة على أذون الخزانة.

بشكل عام، كانت المساهمات في الاقتصاد إيجابية في القطاعات الأخرى. ويظهر التوزيع القطاعي 26٪ للاستهلاك، و 22٪ للتجارة، و 18٪ للخدمات. تمثل التجارة والخدمات والمجموعات الأخرى وحدها 66٪ من القروض الموزعة.

ظلت بنية الإيداع دون تغيير تقريباً في عام 2016 حيث بلغت الودائع لليلة واحدة 84٪ من إجمالي الودائع في حين ظلت نسبة الودائع بأجل وحسابات التوفير محدودة بنسبة 16٪ من إجمالي الودائع.

ظلت حصة الودائع العمومية في إجمالي الودائع مستقرة (13٪) من إجمالي الودائع في نهاية عام 2016. فيما يتعلق بالودائع الخاصة، فإنها تمثل 87٪ في إجمالي الودائع لعام 2016.

الاقتصاد الكلي والشمول المالي:

فيما يتعلق بالتمويل الأصغر، تم التركيز في عام 2016 على رصد نشاط المؤسسات العاملة في هذا القطاع الفرعي وعلى تعزيز الشمول المالي من خلال منح الموافقات لخمسة مؤسسات للتمويل الأصغر من الفئة باء.

واستمر تنشيط شبكة الصناديق الشعبية للقرض والادخار وتعبئة موارد جديدة لتمويل مشاريع السكان ذوي الدخل المنخفض، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى تطوير تحويل الأموال لفائدة الفئات الهشة من السكان.

من أجل تعزيز الإدماج المالي بشكل أفضل، تم اعتماد مصرف إسلامي لتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى خمس مؤسسات للتمويل الأصغر من الفئة ب.

لازالت خطة الإنعاش لشبكة الصندوق الشعبي للقرض والادخار مستمرة. فيما يتعلق بتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة، تم توزيع حد ائتماني من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على شكل قرض بشروط ميسرة للعديد من الشركات التي تنفذ مشاريعا لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تم تطوير الشبكة المصرفية في جميع ولايات الدولة، مما سمح بتحسين وصول الخدمات المصرفية إلى السكان الأكثر بعداً.

مؤسسات الاقتصاد الكلي: إمكانيات في تزايد

في نهاية عام 2016، كان قطاع التمويل الأصغر يشمل 21 مؤسسة نشطة للتمويل الأصغر، بما في ذلك 3 شبكات وهي الصندوق الشعبي للقرض والادخار وصندوقا للادخار والقروض والاتحاد الوطني لمؤسسات التأمين و9 مؤسسات من الفئة ب وواحدة من الفئة ج. تعمل الشبكات الثلاث في جميع أنحاء الإقليم الوطني.

في نهاية عام 2016، سجلت مؤسسات التمويل الأصغر صافي قروض غير مسددة بقيمة 2.8 مليار يورو، بزيادة تقدر بنسبة 56.5٪ مقارنة بعام 2015. هذه الزيادة المسجلة هي بالأساس نتيجة للزيادة التي حققها الصندوق الشعبي للقرض والادخار في عام 2016، والذي يمتلك نسبة 39 ٪، في حين أن حصة المؤسسات الأخرى تمثل 61 ٪.

تمثل القروض القائمة التي وزعتها مؤسسات التمويل الأصغر في عام 2016 ما نسبته 0.8٪ من مجموع الاعتمادات الصافية للنظام المصرفي في نفس التاريخ.

سجلت الودائع زيادة بنسبة 16٪ في عام 2016 مقارنة بعام 2015، نتيجة لدخول المؤسسات الجديدة في النشاط إلى جانب الزيادة المسجلة في الصندوق الشعبي للقرض والادخار.

تمتلك المدخرات والاتحادات الائتمانية على أكثر من 76٪ من الودائع، بينما تمتلك المؤسسات الأخرى 24٪. هذا الحجم من الودائع يمثل فقط 1.6 ٪ من إجمالي الودائع التي تم جمعها من قبل النظام المصرفي في عام 2016.

5.3 تونس: بيانات ديسمبر/كانون الأول 2016

نمو من المتوقع أن يتسارع

وفقاً لأحدث تقرير رصد للوضع الاقتصادي الصادر عن البنك الدولي في أبريل/نيسان 2016، من المتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس مع استئناف إنتاج الفسفاط. في سيناريو يجمع بين السعي إلى الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الأمن وتحسين الوضع الإقليمي بما في ذلك بداية التوحيد في ليبيا وزيادة الاستقرار الاجتماعي وزيادة الطلب الخارجي من المتوقع أن تتسارع نسبة النمو الاقتصادي لتصل إلى 2.5 ٪ في عام 2017 و 3 ٪ في عام 2018.

مبادئ أساسية طور التعزيز:

في عام 2015، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.8 ٪ بفضل النتائج الجيدة في الإنتاج الفلاحي (+ 9.2 ٪)، وخاصة إنتاج الزيتون، في حين أن معظم قطاعات الاقتصاد الأخرى تراجعت أو ظلت مستقرة. بعد تسارع ملحوظ خلال النصف الأول من عام 2015، تباطأ التضخم تدريجيا إلى 4.1 ٪ (على أساس سنوي) في نهاية عام 2015، ليصل إلى معدل سنوي متوسط قدره 4.9 %، وهو نفس معدل العام السابق.

للمرة الأولى منذ عام 2011، كان عجز الميزانية أقل من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، وذلك بفضل الانخفاض الحاد في أسعار النفط الدولية، وفي الحقيقة، بفضل انخفاض الدعم على الطاقة. بلغت الديون العامة 52 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 (مقارنة بنسبة 40 ٪ في عام 2010).

ظل عجز الحساب الجاري مرتفعاً، حيث بلغ 8.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وانخفض العجز التجاري إلى 11.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، مقارنة بمستوى قياسي بلغ 13.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014؛ الذي يتوافق مع تباطؤ الطلب المحلي الخاص وانخفاض أسعار الطاقة الدولية.

التجارة الخارجية:

على الرغم من الصادرات الاستثنائية لزيت الزيتون، انخفض إجمالي الصادرات بسبب ضعف الإنتاج في قطاعي التعدين والطاقة ونتائج التصنيع الضعيفة.

تقلصت الواردات نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وضعف الطلب على الآلات والمعدات المستوردة. تراجع قدوم السائحين وإيرادات السياحة بنسبة 30.8٪ و 35.1٪ على التوالي.

وقد انخفضت التحويلات المالية من الخارج أيضا. زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 9 في المائة في عام 2015، وزاد إجمالي احتياطي العملة الأجنبية من 200 مليون دولار إلى 7.5 مليار دولار في نهاية عام 2015، وهو ما يمثل 4 أشهر من الواردات.

عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ثابت	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016	عجز الميزانية	الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري	نسبة البطالة
11.4 مليون	90.350بالمليون دينار تونسي	% 1	% 6,1	% 61.9	%(10.85)	% 15.5

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي

الخصائص الرئيسية للنظام المصرفي في تونس	
الوسائل	**بنية السوق المصرفية والتوجهات المؤسسية الرئيسية**
 43 مؤسسة موزعة بين 23 مصرفا مقيما و8 مؤسسات للإيجار و3 مؤسسات تخصيم (factoring) و 2 من المصارف الاستثمارية و7 مصارف غير مقيمة **عدد الموظفين: 20788** **عدد النوافذ: 17728**	**تركيز مصرفي كبير** يمثل القطاع المالي قيمة جملية تقارب 40 مليار دولار. تمثل المصارف الثلاثة الكبرى 37٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي. بدأ تركيز النظام المصرفي بين سنتي 1956 و1970. تم إنشاء الشركة التونسية للبنك (**STB**، **1957**)، والشركة الوطنية للاستثمار (**SNI**، **1958**) والبنك الفلاحي الوطني (**BNA**، **1959**). ساهم قانون المصارف المؤرخ في يوليو/تموز 2001 في تحرير النشاط المصرفي وإدخال النموذج المصرفي الشامل. **نحو تحرير النظام المصرفي:** كان المشهد المصرفي يتطور من نظام منظم إلى نظام مصرفي عالمي غير منظم. في أبريل/نيسان 2014، أبدت الحكومة التونسية رغبتها في طرح مشكلة إعادة هيكلة المصارف الحكومية وإعادة رسملتها وخصخصتها في سياق أوسع، وتمويل الاقتصاد ودور الدولة في هذا التمويل.

	وتفضل الدولة الطريقة الاستراتيجية على الطريقة الدورية. ولذلك تقترح اعتماد الضرورة في سياق رؤية. وتعتمد هذه الأخيرة على 5 محاور: - ترشيد وجود الدولة في القطاع المصرفي؛ - صندوق ودائع وأمانات قوي واعتماد على استثمارات كبرى؛ - تمويل معزّو للشركات الصغرى والمتوسطة؛ - تنمية التمويل الأصغر؛ - إرساء وحدة لتحسين إدارة الأصول والالتزامات.

بعض التوضيحات بشأن النظام المالي:

الهياكل والشبكات المصرفية:

في نهاية عام 2016، بقي عدد المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة في تونس 43 مؤسسة موزعة على 23 مصرفًا مقيمًا و 8 شركات تأجير و 3 شركات تخصيم و 2 من المصارف التجارية و 7 مصارف غير مقيمة.

في الوقت نفسه، زادت شبكة فروع المصارف في عام 2016 من 73 فرعاً إلى 1774 فرعاً أي فرع مصرفي لكل 6369 نسمة مقابل فرع مصرفي لكل 6558 نسمة في نهاية عام 2015.

تطور الدخل الصافي للمصارف:

ارتفع صافي الدخل المصرفي للمصارف المقيمة بنسبة 390 مليون دينار أو 12.5٪ في عام 2016 مقابل 212 مليون دينار تونسي أو 7.3٪ في 2015 إلى 3500 مليون دينار تونسي. وينتج ذلك عن زيادة ملحوظة في هامش الفائدة (أي 87 مليون دينار أو 5.1٪ في عام 2016 مقابل 44 مليون دينار أو 2.7٪ في عام 2015)، وعمولات صافية (19.7٪ في عام 2016 مقابل 2.9 % في عام 2015) ومكاسب في محفظة الأوراق المالية التجارية (21.1٪ في عام 2016 مقابل 12.3٪ في 2015) والدخل على محفظة الأوراق المالية الاستثمارية (28.5٪ في عام 2016 مقابل 35.3٪) في عام 2015).

الوساطة المالية:

شهد نشاط هذه المؤسسات في عام 2016 تسارعًا في معدل النمو مقارنةً بعام 2015، كما يتضح من الزيادة في إجمالي الأصول بنسبة 10.3٪ في عام 2016 مقابل 7.2٪ في عام 2015. باعتبار النمو المنخفض للناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت حصة أصول المصارف والمؤسسات المالية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 نقاط مئوية إلى 120.3٪.

بلغت القروض غير المسددة (باستثناء الالتزامات بالتوقيع) التي قدمتها المصارف والمؤسسات المالية للاقتصاد، كما سجلها مركز المخاطر ومركز القروض المقدمة للأفراد التابعان للبنك المركزي التونسي، 71.8 مليار دينار في نهاية عام 2016، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 9.5٪، بمعدل 3 نقاط مئوية أعلى من المعدل المسجل قبل عام.

تسارع في معدل نمو القروض:

وهكذا، أظهر عام 2016 حدوث انتعاش واضح في معدل تطور القروض غير المسددة بمختلف شروطها مما أثر على كل من القروض الموجهة للأفراد والقروض الموجهة لأصحاب المشاريع.

وفي الواقع، تسارع معدل نمو القروض الموجهة لأصحاب المشاريع، وهو ما يظل أقل من معدل القروض المقدمة للأفراد الذين سجلوا زيادة في معدل تغير أسعارهم، وهو ما يؤثر في المقام الأول على القروض الاستهلاكية.

وزادت حصة القروض الممنوحة للأفراد بشكل طفيف مقارنة بالقروض الممنوحة للشركات وأصحاب المشاريع. ويوضح توزيع القروض المستحقة التي يقدمها النظام المالي لأصحاب المشاريع توحيد حصة القروض الممنوحة للشركات الخاصة على حساب القروض الممنوحة للشركات العمومية.

ويرجع هذا التغير إلى التأثير المشترك للزيادة بنسبة 2.8٪ في معدل نمو القروض القائمة الممنوحة للشركات الخاصة والتراجع بنسبة 2٪ في القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية. ويعزى التباطؤ في معدل نمو القروض غير المسددة إلى المؤسسات العمومية أساسا إلى انخفاض التزامات ديوان الحبوب والشركة التونسية للنفط والشركة التونسية للملاحة وإلى ديوان التجارة التونسي.

ارتفعت الاعتمادات المتميزة الممنوحة للشركات التابعة لمجموعات الأعمال من 24.4 مليار دينار في 2015 إلى 26.4 مليار دينار في عام 2016، مسجلة زيادة 8.2٪ مقابل 3.5٪ قبل عام. انخفضت حصة هذه القروض في إجمالي القروض غير المسددة لأصحاب المشاريع بنسبة بسيطة من 51.9 ٪ في عام 2015 إلى 51.4 ٪ في عام 2016.

عمل المصارف العمومية:

وقد ساهمت المصارف العمومية في تمويل الاقتصاد بمبلغ 19 مليار دينار مقابل 17.3 مليار دينار قبل عام، مسجلة نسبة نمو بلغت 9.9٪ مقابل 4.7٪ في 2015. وبهذه الطريقة، يمكنهم دمج حصتهم قليلاً في إجمالي القروض الممنوحة، أي بنسبة 36.8٪ و 37٪ على التوالي في 2015 و 2016.

واصلت المصارف العمومية لعب دور مهم في تمويل الشركات وأصحاب المشاريع. في الواقع، استحوذ البنك الوطني الفلاحي على نسبة 55.9٪ من القروض الممنوحة مباشرة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، وقدمت مؤسسة البنك التونسي أكثر من 35٪ من القروض الممنوحة لقطاع السياحة. كما قام بنك الإسكان بتغطية 20.3٪ من القروض الممنوحة للقطاع العقاري.

بالإضافة إلى ذلك، منذ تأسيسه وحتى نهاية عام 2016، وافق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة على 2512 مشروعًا بتكلفة استثمارية إجمالية تبلغ 2.1 مليار دينار لتمكين خلق أكثر من 47.2 ألف وظيفة.

من جانبه، وافق البنك التونسي للتضامن (BTS)، المتخصص في تمويل المشاريع الصغرى، على 166280 مشروعًا بتكلفة إجمالية قدرها 1724 مليون دولار أمريكي والتي من شأنها أن تخلق أكثر من 272 ألف فرصة عمل.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت جمعيات القروض الصغرى، بالاعتماد على موارد الميزانية التي يديرها البنك التونسي للتضامن، حتى نهاية عام 2016 ، 696 ألف قرض بقيمة إجمالية قدرها 702 مليون دينار.

الديون غير المسددة

ارتفعت القروض التجارية غير المدفوعة أو غير المسددة من 7390 مليون دينار في عام 2015 إلى 7903 مليون دينار في عام 2016، بزيادة قدرها 6.9٪. ومع ذلك، وبالنظر إلى زيادة 9.3٪ في القروض المقدمة لأصحاب المشاريع، انخفض معدل الديون غير المسددة أو الدعاوى القضائية من 15.7٪ في 2015 إلى 15.4٪ في عام 2016.

ويظهر توزيع المستحقات التجارية غير المسددة أو موضوع دعاوى قضائية من قبل قطاع الأعمال انخفاضاً طفيفاً في حصة قطاعي الفلاحة والصيد البحري والخدمات، وتراجع على التوالي من 9.1 ٪ إلى 8.9 % ومن 60.1 ٪ إلى 59.1 ٪ بين عامي 2015 و 2016. في المقابل، ارتفعت حصة قطاع الصناعة من 30.8 ٪ في عام 2015 إلى 32 ٪ في عام 2016.

الاسم	إجمالي الأصول بالمليون دولار أمريكي	صافي الدخل بالألف دولار أمريكي	عائدات رأس المال بالنسبة	عدد الموظفين في سنة 2016	عدد النوافذ في سنة 2015
1. البنك المركزي التونسي	9 414	94 784	62,17		12
2. بنك تونس العربي الدولي	5 112	91 446	15,22	2396	200
3. البنك الوطني الفلاحي	4 210	70 121	14,64	2628	170
4. بنك الإسكان	3 767	46 059	15,06	1781	117
5. الشركة التونسية للبنك	3 603	-118	-0,08	2100	125
6. بنك الأمان	3 539	38 134	10,93	1212	156
7. التجاري بنك	3 179	45 966	21,09	1726	202
8. البنك العربي التونسي	2 335	20 947	8,51	1403	126
9. البنك التونسي	2 160	45 253	13,06	996	113
10. الاتحاد الدولي للبنوك	2 013	30 559	18,41	1357	135
11. الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة	1 483	20 481	8,95	1221	111
12. بنك الزيتونة	976	5 400	7,53	915	85
13. البنك التونسي الكويتي	972	2 566	2,37	470	36
14. التونسية للإيجار المالي	815	6 935	5,22		
15. بنك البركة	679	1 375	1,98	514	23
16. البنك التونسي القطري	549	-3 434	-6,10	479	34
17. بنك تونس العالمي	540	7 786	6,46		
18. البنك التونسي للتضامن	474	1 331	6,45	290	25

19. بنك تونس والإمارات	442	2 009	2,47	**366**	**23**
20. البنك التونسي الليبي	383	1 312	1,96	**227**	**10**
21. البنك التونسي السعودي	363	-3 969	-5,91	**357**	**23**
22. صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	347	12 490	9,21		
23. حنبعل للإيجار المالي	270	3 211	14,18		
24. شركة الإيجار العربية لتونس	228	3 424	10,65		
25. المؤسسة العربية المصرفية	218	1 325	4,21	**162**	
26. التجاري ليزنق	215	2 210	12,61		
27. سيتي بنك	211	3 404	21,87	**65**	**2**
28. الشركة الدولية للإيجار المالي	202	3 790	13,54		
29. العصرية للإيجار المالي	125	1 039	5,79		
30. بنك الوفاق الدولي	124	2 191	3,02	**123**	
31. الشركة العربية للإيجار المالي	120	1 461	10,83		
32. بيت الإيجار المالي التونسي السعودي	97	2 384	11,61		
33. اتحاد الفكتورينق	67	1 171	11,14		
34. التونسية للفكتورينق	58	1 005	9,94		
35. بنك أليوباف العربي الدولي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق		
	المجموع 49 288	المجموع 564 045	المعدل **10,26**		

المصدر: Orbis Bank Focus

4.الاندماج المالي في المنطقة المغاربية: الآفاق

ليس المراد بالاندماج مجرد عملية بسيطة يتم بمقتضاها التعاون والتعاضد من أجل تحقيق وحدة الأسواق والخدمات المالية المغاربية.

يهم الاندماج **المستثمرين والمؤسسات** المالية الراغبة في توسيع نطاق أنشطتهم في سوق إقليمية مخصوصة من أجل الحد من الكلفة وتطوير تمويل الاقتصادات المغاربية.

ويعني الاندماج أن الفاعلين الماليين:

1/ يتقيدون **بجملة القواعد الموحدة والمتناسقة** المنظمة لمبادلاتهم؛

2/ يمكنهم **الاستفادة من مجموع الأدوات والخدمات المالية**؛

3/ يعاملون **معاملة منصفة وعادلة** عندما يأخذون قرار اقتحام الأسواق؛

4/ لا **يجدون عراقيل تعوق اقتحام** المنافسين للأسواق؛

5/ غياب **جميع فرص التحكيم** في حالة تطبيق قانون السعر الموحد؛

ويتطلب الاندماج المالي كذلك **زيادة تدفق رؤوس الأموال بين البلدان.**

وهو أيضاً اتجاه نحو **تقارب الأسعار والعائد على رأس المال المتداول** في الدول الأعضاء (البنك الأفريقي للتنمية، 2010).

1.4 فرص الاندماج واتجاهاته في المغرب

سعت الدول الخمس خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق تقدم على صعيد إصلاح القطاع المالي.

وقد طوّرت الدول كافة إطارها القانوني والتنظيمي وأعادت رسملة المصارف وعززت صلابة القطاع المالي ونجاعته.

1.1.4 الفرص

ومن خلال الاستفادة من هذه الإصلاحات اتخذت هذه الدول الخمس تدابير لإعادة الحياة للاندماج المغاربي.

وقد برهنت تقارير عديدة، من بينها تقريران أعدهما البنك الدولي واللجنة الاقتصادية الأفريقية، أن هذا الاندماج كفيل بتحقيق فوائد للبلدان كافة.

وإن اندماج المغرب العربي، خصوصا على الصعيد المالي، يمكن أن يجلب للمنطقة استثمارات أجنبية مباشرة ضخمة متأتية من أوروبا، ومن شأنه أن يجعل المنطقة قبلة للمؤسسات الصناعية الأوروبية الساعية إلى الاستثمار في المناطق التي تكون كلفة الإنتاج فيها متدنية.

وينبغي أن ينجر عن هذه الفوائد نمو اقتصادي وتراجع للفقر. وقد خلُص الكثير من الكتاب إلى أن الاندماج الخدماتي يشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من الاندماج التجاري.

ويمكن للاندماج المالي الإقليمي صلب المغرب العربي أن يجرّ منافع ومكاسب مخصوصة على صعيد النمو الاقتصادي. ويمكن تسليط الضوء على ثلاثة تأثيرات:

أ. "الأثر الإصلاحي": أولا، يُعدّ الاندماج **حافزا قويا لإنجاز إصلاحات مالية** على المستوى الوطني.

ب. "الأثر المتعلق بالكفاءة الحجمية": ثم، ينمّي الاندماج كفاءة المؤسسات المالية ومردوديتها من خلال زيادة حجم عملياتها.

ج. "الأثر المتعلق بالعولمة": وأخيرا، يكفل الاندماج، بفضل إسهامه في تطوير القدرة التنافسية على المستوى الدولي، استمرارية المؤسسات المالية الوطنية وتحويلها إلى أطراف فاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ينبغي أن تُترجم هذه الفوائد إلى زيادة في النمو الاقتصادي وإلى تراجع في معدلات الفقر.

وقد أشارت الامانة العامة لاتحاد المغرب العربي إلى أن الاندماج المنقوص لبلدان المنطقة يكلف ما بين نقطة ونقطتين في نسبة النمو، وهو ما يعادل 3 أو 5 مليار دولار سنويا.

وتعد كلفة عدم تحقق الوحدة المغاربية على أرض الواقع إذن باهظة جدا، لكن ما يزيد الأمر سوءا هو التفكك المؤسساتي. وتشكل هذه الكلفة الجملية عبئا ثقيلا على المؤسسات المغاربية ونموها

ولقد برهنت الدراسات التي أجراها مصطفى كمال النابلي وبالوما آنوس كازيرو منذ زمن طويل على أن ما سيحسن المناخ العام للاستثمارات ولاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر في الفضاء المغاربي هو الاندماج الخدماتي لا الاندماج التجاري.

وفي الواقع، فإن الاندماج الخدماتي له تأثير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تحسين الإنتاجية المحلية

2.1.4 إمكانيات كبيرة للتقارب

يبدو أن المنطقة تشهد بوادر اندماج للخدمات المالية بفضل **اندماج الهياكل المصرفية** و**الأسواق المالية** ولكن هذا الاندماج يظل في مستويات دنيا.

يشهد اتحاد المغرب العربي منذ ما يربو عن قرن نشأة شكل من أشكال الاندماج التصاعدي (من القاعدة إلى القمة)، ولكنه اندماج ذو طابع متقلب. إذ لا ينبع من إرادة سياسية فحسب، وإنما يقف وراءه كذلك القطاع الخاص.

ولذلك يشهد القطاع المالي انسجاما متعاظما بفضل الإصلاحات المالية الداخلية لاسيما أن البلدان المعنية تبنت معايير رقابية وقانونية دولية. وإضافة إلى ذلك، فإن تأمين استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه أدى إلى الحد من "التباعد الاقتصادي" بين دول المغرب العربي منذ الاستقلال.

وحتى لو تباينت الأوضاع الداخلية لكل دولة على حدة أحيانا، الأمر الذي يمنع التعاطي معها على أساس أنها مجموعة اقتصادية موحدة، فإن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب التدرج نحو الاندماج.

ولهذا السبب نشجع على الانخراط المتدرج في مسار الاندماج المالي، وذلك بأن يقوم الاندماج على علاقات ترابط قوية أو على القدرات الثنائية الحقيقية واستنادا إلى عوامل متغيرة غير ثابتة.

ولعل أفضل مقاربة يمكن انتهاجها من أجل تحقيق الاندماج المالي المغاربي هي المقاربة المتدرجة التي تقوم على العلاقات الثنائية القائمة بين الدول ومن ثم توسعتها لتشمل الدول الأخرى.

ويمكن أن يشكل وجود علاقات تقارب بين الدول عنصرا ميسرا لعملية التوسعة. يمكن كذلك لهذه العلاقات إن وجدت أن تفضي إلى تشكّل نواة أساسية مكونة من دوليتن لهما علاوة على الاتفاقات المتعددة الأطراف اتفاقات ثنائية في مجال تبادل تدفقات رؤوس الأموال.

يمكن لعلاقات الترابط الاقتصادي أن تكون قاطرة الاندماج المالي في المغرب العربي. فإن بعض الدول التي كانت قد شرعت في تنفيذ معظم الإجراءات الوطنية الضرورية للمرور إلى مرحلة التعاون، يمكنها أن تمثل نقطة انطلاق تتوسع لاحقا لتشمل سائر دول اتحاد المغرب العربي، إذ يمكن لبقية الدول أن تنضم إليها في إطار منطقة مالية مندمجة وموسعة على نحو تدريجي.

ولكن حتى خلال الفترة الانتقالية، يمكن لتلك الدولتين أن يتخذا إجراءات مشتركة، من بينها التسريع في إنشاء منطقة تبادل حر ناجعة وإلغاء التدابير الرقابية المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز البورصات الوطنية وربطها ببضعها البعض. ويمكن لهذه الإجراءات الأولية أن تجلب تدفقات رؤوس الأموال، الأمر الذي يمكنه أن يعطي المزيد من الزخم لمسار الاندماج.

إنشاء مصرف إقليمي

ويضاف إلى هذا المسار الناشئ للاندماج المالي المغاربي مبادرةُ الدول الخمس للاتحاد المغاربي بتأسيس **البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية** منذ 1991.

ويملك المصرف رأس مال أولي قيمته 150 مليون دولار ويقع مقره بتونس. ويهدف المصرف أساسا إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والاتصالات والنقل والكهرباء في دول الاتحاد.

وعند أدائه لمهامه، يرتكز البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية على محورين: فهو يجري، من ناحية، سلسلة من الدراسات والأبحاث التي تشكل أساسا لتحديد فرص الأعمال المتاحة ولإلغاء الحاجز القانونية والمؤسساتية؛ كما يقوم، من ناحية أخرى، بجلب التمويلات للمشاريع المنتجة التي تحظى باهتمام مشترك من أجل كفالة التكامل الاقتصادي المغاربي.

وغاية ذلك أن تعمل هذه المؤسسات في كنف التآزر التام من أجل تعبئة الموارد المالية الكفيلة بتحقيق الاندماج الإقليمي للمغرب العربي.

ويعمل البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في كنف التكامل مع الكيانات المحلية ومع المؤسسات المتعددة الأطراف.

ويعتزم البنك إقامة علاقات تعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية لا من أجل الاستفادة من تجربة هاتين المؤسستين وخبرتهما فحسب، بل كذلك من أجل التمويل المشترك لمشاريع تعود بالنفع على دول المغرب جميعها.

تحقيق تقارب الأسواق المالية

وإضافة إلى ذلك، يدل النمو السريع للأسواق المالية في المنطقة على تزايد الاهتمام بالوساطة المالية من أجل تمويل الاقتصادات. ونشهد راهنا تقاربا على مستوى الممارسات المعتمدة في الأسواق المالية المغاربية وذلك أساسا بفضل الاعتماد على معايير مالية تحوّط وحوكمة دولية.

ما زال انفتاح الأسواق المالية المغاربية محتشما. ولكن ستعمل هذه الأسواق في المستقبل القريب على تحقيق **اندماج يساعد على النهوض بالمشاريع الإقليمية** انخراطا منها في مقاربة اقتصادية تقوم على سلاسل القيم.

وفي هذا السياق، يمكن لبعض الدول المغاربية أن **تربط أسواق الأسهم الكترونيا** من أجل توسيع نمو أسواق رؤوس الأموال في اتحاد المغرب العربي.

وتعد هذه المقاربة واقعية إلى أبعد حد، ويشهد على ذلك **إدراج** شركة النقل للسيارات **ببورصتي تونس والدار البيضاء** منذ 2010.

خطة عمل سنة 2006

اجتمع عدد من الخبراء من الدول الخمس سنة 2006 برئاسة المغرب الأقصى وصاغوا برنامج عمل يرمي إلى إصلاح القطاع المالي في المغرب العربي.

وقد نُشرت خطة العمل هذه في تقرير صادر عن البنك الأفريقي للتنمية سنة 2010 عنوانه "اندماج القطاع المالي في ثلاث مناطق أفريقية: كيف يدعم الاندماج المالي الإقليمي النمو والتنمية والحد من الفقر؟".

خطة عمل سنة 2006 الخاصة باندماج القطاع المالي في المغرب العربي: خارطة طريق متكاملة ولكن تنفيذ محتشم

تقوم خطة العمل هذه على خمسة عناصر أساسية هي:

- تمويل التجارة الخارجية واستثمارات المغرب العربي.
- تحقيق الانسجام بين نظم الدفع والمنصات التقنية.
- تحقيق التجانس على مستوى القوانين المنظمة للرقابة المصرفية والمالية.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية.
- تبادل المعلومات حول القوانين والقطاع المصرفي.

وقد صيغت خطة العمل العامة والإجراءات الموصى بها صياغة مفصّلة على نحو كاف، وهي تأخذ في الحسبان تقريبا كافة التدابير اللازمة لتحقيق تقدم على مستوى الاندماج المالي. ويحسن التنبيه إلى أن هذه الخطة لا تنطوي، في هذه المرحلة تحديدا، على إنشاء عملة موحدة أو بنك مركزي موحّد ولا على تحقيق اندماج كامل.

ورغم أن مسار العمل الحالي يتسم بالبساطة وبعدم المبالغة في الطموحات، فإنه يبدو في واقع الأمر أكثر واقعية ربما من الأهداف التي رسمتها معاهدة الاتحاد المغاربي. ويتسم مسار العمل كذلك بوضوح الرؤية من حيث توجهاته في كل قطاع على حدة. ويحسن التنبيه أن الدول الخمس قد صادقت على خطة العمل هذه.

وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التي تنطوي عليها خطة العمل، فإنها تفتقر مع ذلك إلى ترتيب الأولويات ضمن عناصرها. وأهم نقائص هذه الخطة هي افتقارها إلى **نقاط مرجعية دقيقة لإنجازها، وإلى آجال واضحة لتحقيق أهدافها**. وبهذا المعنى، فإن تنفيذ الخطة يفتقر إلى الطابع الاستعجالي، لاسيما وأن العالم منخرط في مسار عولمة اقتصادية متسارعة.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

3.1.4 التطور نحو الاندماج المالي

حسب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يقتضي الاندماج المالي في المغرب العربي كذلك أن يراعى عدد من الشروط التقنية المسبقة:

- مواءمة قوانين الاستثمار و إنشاء "شباك موحّد/نافذة موحّدة" يتكفل بكافة الإجراءات الخاصة بالمستثمرين. المواءمة بين النظم القانونية والتنظيمية في مجال الاستثمار وأسعار الصرف والتمويل.
- إلغاء الإجراءات الرقابية والسماح بانتقال رؤوس الأموال وتنقل العمالة بحرية.
- التعاون بن المؤسسات الوطنية من أجل تبادل المعلومات تكثيف اللقاءات بين مختلف الجمعيات وعقد حلقات دراسية حول مشاكل الاستثمار. تدريب/تكوين الموظفين والمسؤولين المكلفين باستثمارات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وبذلك، فإن الحوكمة الرشيدة للاندماج المالي قد تحتاج في نهاية المطاف إلى إنشاء هيكل توكل إليه مهمة تقييم مسار الاندماج ومراقبته. يمكن أن يتشكل هذا الهيكل من ممثلي الدولة ولاسيما المصارف المركزية وممثلي القطاع الخاص، ويشمل ذلك الاتحاد المغاربي لرجال الاعمال واتحاد البنوك المغاربية إضافة إلى ممثلين للمجتمع المدني.

والغاية هنا هي تمكين المؤسسات الخاصة المغاربية من أن تكون في صميم مسار الاندماج بفضل الاتحاد المغاربي لرجال الأعمال.

ومن بين الأهداف كذلك تثمين دور المصارف المغاربية في مسار الاندماج هذا بفضل مساهمة اتحاد المصارف المغاربية.

ومن مصلحة المصارف والمؤسسات المغاربية والمجتمع المدني المغاربي تبني قضية الاندماج المالي.

2.4. الإجراءات "سريعة المردود" (Quick Win) لتحقيق الاندماج المالي

يجب ألا تنجز التنمية المالية على نحو منغلق أو مستقل، بل ينبغي أن تتسم بالانفتاح. والمقصود هنا هو الحرص على تفعيل استراتيجية "اللاعب العالمي" (Global Player) على المستوى الإقليمي عبر انتهاج مقاربة تقوم على كفالة المصالح المشتركة.

1.2.4. ترابط مصرفي على شاكلة الترابط بين سلسلة جبال الاطلس

تبين تقارير كثيرة أن اعتماد استراتيجية مصرفية مشتركة على نمط "اللاعب العالمي" كفيلة بجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبتوزيعها على نحو فعّال يتيح لسائر الدول أن تستفيد من أي استثمار يُنجز في بلد ما[1].

فإن انتهاج مقاربة تعاونية تقوم على المنافسة النزيهة تفضي إلى نشوء بيئة مصرفية بناءة تسهل عمل مصارف الدول الخمس وتحسن قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتيسر إمكانية إرساء ترابط مصرفي طبيعي على شاكلة الترابط القائم بين سلاسل جبال الأطلس.

وتتمثل استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة على مقاربة "اللاعب العالمي" في الاستناد إلى شبكة مصرفية إقليمية مشكَّلة من مصارف تمويل واستثمار توفر لتلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة المزيد من الفرص على المستوى الإقليمي. وستجر هذه الاستراتيجية نفعا عظيما على دول المنطقة نظرا إلى أن انكفاء كل دولة على نفسها سيضعف قدراتها المالية والاقتصادية.

- R= العائدات الجملية للاستثمار في المنطقة
- IVBi= الاستثمار المصرفي في كب من الدول i (i=1,…5)

إن إستراتيجية "Global Player " مبررة إذا أدت أوجه التآزر والتكامل بين مصارف البلدان الخمسة إلى وجود عائدات متنوعة:

$$R(IVB1+\ldots+IVB5)>R(IVB1)+\ldots+R(IVB5)$$

2.2.4 إعادة الرسملة ضرورية: "الإنتاجية الضخمة هي المطلوبة"واقتصادات الوفرة.

الهدف هو تشديد المتطلبات الخاصة بالحد الأدنى من رأس المال. **وترمي لوائح بازل ولاسيما اتفاق بازل 3 إلى "زيادة نسب رأس المال"**. وتعد هذه المقاربة ضرورية لجعل المصارف أكثر صلابة ونجاعة. وستؤثر هذه المعايير على جودة تمويل الاقتصادات المغاربية بحيث تفضي في نهاية المطاف إلى ظهور روّاد إقليميين.

وخلال السنوات الأخيرة، سمح إجراء إصلاحات مالية عميقة بتدعيم رؤوس أموال المصارف في المغرب العربي وتعزيز استقرار أنشطتها.

[1] سعيدان د. وجدلان ن. (2012)، "الاندماج المالي والحوكمة الإقليمية في أفريقيا الشمالية"، الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يوليو/تموز.
سعيدان د. (2009)، " مواءمة قوانين وإجراءات الاستثمار في اتحاد المغرب العربي لتحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر" الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يناير/كانون الثاني، 163 صفحة.
اتحاد المغرب العربي (2010)، "الاندماج المالي في المغرب العربي وآفاقه"، اجتماع الخبراء بشأن تمويل التنمية في شمال أفريقيا، 19-20 أكتوبر/تشرين الثاني 2010.

3.2.4 إعادة هيكلة المصارف

من شأن إعادة الرسملة أن تؤدي بالضرورة إلى إعادة هيكلة مصارف المنطقة على النحو الأمثل: إنشاء مصارف مُصدرة (Acquéreuses) وأخرى مستفيدة (Cibles).

ستكون الفترة القادمة مرحلة التحالفات والتقارب الأمر الذي سيرفع من قيمة المصارف، وستكون كذلك مرحلة استغلال "آثار الشبكات" القوية والتآزر.

وباختصار، سيؤدي ذلك إلى تراجع متوسط الكلفة بفضل التحكم في قدرات الإنتاج من أجل تحسين استغلال اقتصادات الوفرة المساهمة في تخفيض كلفة تمويل المؤسسات المغاربية.

استراتيجيتان "عابرتان للحدود" في الأفق

1. تدعيم العمل المصرفي من خلال التركيز على الوظيفة الأساسية للمصارف باعتبارها مختصة في خدمات التجزئة. يقوم هذا النموذج على تدعيم رؤوس الاموال من خلال حيازة حصة الأغلبية. ويتمثل ذلك في استراتيجية تقوم على السعي إلى تحقيق اقتصادات الوفرة = ارتفاع الناتج الوطني الخام في أعقاب الاندماج غير متناسب مع ارتفاع الكلفة الناتج عن نموذج الإنتاج الجديد.
2. تدعيم العمل المصرفي من خلال تنويع أنشطة السوق ثم أنشطة التجزئة. ويتمثل ذلك في **السعي إلى اقتصاد يقوم على وفورات النطاق وتحقيق التآزر على مستوى الكلفة** = الكلفة تقل حين يتم صنع عدد من المنتجات في مؤسسة واحدة عوضا عن مؤسستين أو أكثر.

ويحسن التنبيه إلى أن دول أفريقيا جنوب الصحراء قد حققت تقدما على صعيد إعادة هيكلة المصارف خلال السنوات الأخيرة.

وبالنسبة إلى عمليات الاندماج القائمة على الاستحواذ، فإن السؤال المطروح هو ما الشكل الذي تتخذه المصارف "المستفيدة" والمصارف "المصدرة"؟ فإن تأهيل رؤوس الأموال سيمرّ عبر استراتيجيات الاستحواذ. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، المصارف الأفريقية المصدرة (initiateurs) هي مصارف نيجيرية وجنوب أفريقية ومغربية.

و تمرّ هذه المصارف بوصفها مصارفا مُصدرة في سعيها وراء الفرص الممكنة (المصارف المستفيدة) بمرحلتين:

1/ تعزيز قاعدتها المحلية. تساهم هذه المرحلة في تحسين نسبة الإقبال على الخدمات المصرفية محليا. إذ لا يمكن التفكير في تنفيذ استراتيجية تدعيم إقليمية إلا بعد استكمال هذه المرحلة الأولى.

2/ تتمثل هذه المرحلة في إنشاء "نقطة ربط" من أجل تقديم خدمات جيدة للسوق الأفريقية بالإضافة إلى رؤوس الأموال القادمة من الصين والهند. ولذلك يتعين أن تنتهج المصارف المغاربية مقاربة تقوم على مبدأ "اللاعب العالمي" والانفتاح على أفريقيا جنوب الصحراء.

3.4. البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: عامل محفز لإنشاء المشاريع في المغرب العربي

يمكن أن يساعد البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية في وضع منظومة مغاربية على غرار المنظومة الأوروبية.

وحري بنا أن نذكّر بأن المنظومة الأوروبية تتضمن البنك المركزي الأوروبي والمصارف المركزية المحلية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين اعتمدوا عملة اليورو.

يمكن للبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية ان يساهم في إنشاء نواة منظومة مغاربية تساعد على الاندماج المالي المغاربي عبر ثلاثة إجراءات

- من جهة، يساهم في **إرساء إطار تشريعي وتنظيمي مساعد على توحيد** الأسواق المصرفية والمالية. ويمكنه على وجه الخصوص أن يعمل على الحد من العراقيل التي تقف أمام عمليات الاندماج–الضمّ العبارة للحدود بين المؤسسات المالية، من أجل تعزيز اتفاقات المراقبة بين الدول، بغرض ترشيد مراقبة المجامع المصرفية العابرة للحدود...

- من جهة أخرى، يمكنه أن يرافق المبادرات التي يطلقها القطاع الخاص بغرض دعم الاندماج على غرار **إرساء سوق مغاربية للأوراق المالية على المدى القصير**.

- أخيرا يمكن للمنظومة المغاربية أن تنشئ هياكل تسمح **بتأمين دفع مبالغ ذات قيمة مرتفعة**.

من المهم إذن إضفاء المزيد من المرونة على إجراءات **مراقبة رؤوس الأموال** في المنطقة المغاربية من أجل تيسير إنجاز فرص الاستثمار هذه. وبهذه الطريقة يمكن للسوق المالية المغاربية أن توسّع دائرة حرفائها، الأمر الذي يسمح للشركات الكائنة بدول المغرب العربي أن **تُدرج بأسواق مالية أجنبية**.

البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية: عامل محفّز لإنجاز المشاريع على مستوى نسيج المشاريع المغاربي.

"يحتاج الناس إلى المعاملات المصرفية، ولكنهم لا يحتاجون بالضرورة إلى المصارف". هذه الجملة قالتها هيثر كوكس مديرة التكنولوجيا المالية لدى مجمع سيتي، وهي مكلفة بتوفير الحلول المصرفية ورقمنة المعاملات المصرفية.

ولو نقلنا هذه الفكرة وطبقناها على المصرف المغاربي، فإن ذلك يعني أن هذا المصرف الجديد سيكون عبارة عن "حل" للمرافقة وتقديم المشورة وتوجيه المشاريع والتمويل لا "إدارة مصرفية" إقليمية مهمتها إسناد القروض.

يرمي المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية إلى:

- تحديد المشاريع الرامية إلى تحقيق الاندماج الإقليمي المغاربي وإعدادها وتمويلها.
- العمل كقوة اقتراح لتنفيذ السياسات المشجعة على الاندماج الاقتصادي.
- الاستثمار في المبادلات المغاربية عبر اقتراح حلول لرفع الحواجز التنظيمية والمؤسساتية.
- جلب وتعبئة رؤوس الأموال من أجل تمويل المشاريع التي تجر نفعا مشتركا في المنطقة المغاربية.

هناك خمس خصائص أساسية ساهمت في إنشاء هذا المصرف.

1/ القطاع المصرفي في المنطقة ذو خبرة فائقة وله ثقافة مصرفية موجهة لمجال الأعمال التجارية، الأمر الذي يسمح بتخصيص الموارد على النحو الأمثل على الصعيد الإقليمي ويسهل عملية البحث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسنادها من خلال إنجاز مشاريع تجرّ نفعا مشتركا.

2/ بنية رأس المال منفتحة على القطاع الخاص، الأمر الذي يسمح بتوخي حوكمة تقوم على الشراكة بين القطاع العام والخاص.

3/ معايير السوق المعتمدة في تخصيص الموارد وفي إدارة المخاطر من أجل تجنب المخاطر الأخلاقية حيال الدول الأعضاء التي قد تضطر في نهاية المطاف أن تضطلع بدور المقرِض.

4/ الدراية وتقنيات الهندسة المالية الملبية لمتطلبات الشركات المغاربية والداعمة للمبادلات والتجارة بين بلدان المغرب العربي.

5/ التنمية الاقتصادية وكذلك تطور المشاريع التي تسمح بتيسير الاندماج الإقليمي، إضافة إلى انتهاج مقاربة "اللاعب العالمي" القائمة على استغلال اقتصادات الوفرة وسلاسل القيمة الإقليمية.

خاتمة

من النادر أن نجد منطقة وتجمعا إقليميا له نفس الميزات الطبيعية التي يتمتع بها المغرب العربي. يتكون المغرب العربي من خمسة دول ومساحته الجملية 7 ملايين كم مربع ويقدر عدد المستهلكين في هذه السوق بمائة مليون ساكن. وتتمتع المنطقة بمرجعيات ثقافية ولغوية مشتركة وبميزات هائلة تسمح في مرحلة اولى بإنشاء فضاء بيمغاربي للاستثمار والأعمال.

وللعاملين في القطاع المصرفي في المنطقة تحديات كبيرة ينبغي مجابهتها، ولكن تتوفر لهم كذلك فرص عديدة ينبغي تثمينها.

يتعلق الأمر بتثمين جودة الخدمة ونيل رضى الحريف. ويجري الآن إعداد عدد من المنتجات والخدمات ذات مصداقية وكفاءة عالية.

ويعد وضع سياسات خاصة بالتكوين وبالموارد البشرية عنصرا بالغ الأهمية في تحقيق هذا الاندماج.

ومن أجل اكتساب خبرات حقيقية، تنتدب المصارف "خبراء" في مجال تقديم المشورة للحريف والأنظمة المعلوماتية ودراسة طلبات القروض والتدقيق الداخلي والخارجي وغير ذلك.

وحين يترافق هذا التعزيز للموارد البشرية مع وضع تدابير تنظيمية ورقابية (من خلال تحسين الحكومة تحديدا) فإن سيسمح في نهاية المطاف بتحقيق تنمية سليمة وشاملة للنظام المصرفي المغاربي.

ولكن من الواضح أن النظام المصرفي والمالي المغاربي يحتاج إلى تنظيم حقيقي لأنشطته. ما زالت الدول تتدخل عندما يتعلق الأمر بالمسألة النقدية، حيث تعتبر العملة ملكية عامة. ولذلك فإن إبرام "عقد ثقة" بين عالم المال والاقتصاد الحقيقي في المغرب العربي ذو أولوية كذلك.

ومن العناصر التي ينبغي تتبعها عن كثب في المشهد المصرفي المغاربي هو المنافسة في السوق المصرفية. ذلك أن هذه المنافسة ستشتد كثيرا خلال السنوات القادمة لأن الكثير من المصارف تتسم بالحركية والحيوية ومصارف أخرى عديدة لها مشاريع استحواذ.

ولكن بعض المصارف الاجنبية ولاسيما الآسيوية منها شرعت في توخي سياسة هجومية.

ينبغي أن تتكيف المؤسسة المغاربية مع حجم السوق المغاربي المحلي ولكن يجب أيضا أن تأقلم مع الرفع المتدرج للحواجز الجمركية في المنطقة المتوسطية. ويتعين ان تستعد للتحديات ذات الطابع العالمي ولاسيما المتعلقة بمسألة العولمة. وإن الاندماج المالي للفضاء المغاربي كفيل بتسهيل مجابهة مثل تلك التحديات.

ومن المتوقع أن تشهد المنطقة المغاربية إذن تحولات مهمة. وسيواجه المغرب العربي في مستهل هذا القرن الحادي والعشرين تحديات جمة.

5. المصارف المغاربية في مواجهة التحديات الرقمية

ما المقصود بالتمويل الرقمي؟ وما فائدة هذا التمويل لدول المغرب العربي تحديدا؟

في المغرب العربي ما زال مناخ التمويل الرقمي طور الإنجاز.ذلك ان التمويل الرقمي في افريقيا ليس امرا جديدا على القارة، فقد ظهر منذ قرابة 15 سنة.

1.5 التمويل الرقمي في المغرب العربي: مكافحة الفقر وفرص للمصارف

كيف يمكن أن نعرّف التمويل الرقمي؟ حسب البنك الدولي، يعني التمويل الرقمي بالنسبة إلى الدول النامية "تمكين الفقراء عن طريق التكنولوجيات الحديثة". لماذا؟ لأن قرابة 50 بالمائة من الأشخاص المقيمين في الدول النامية يملكون هاتفا محمولا ولأن 2.5 مليار شخص و200 مليون مؤسسة صغيرة محرومة من الاستفادة من الخدمات المالية الأساسية ومن القروض.

يسمح التمويل الرقمي إذن بتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات في قطاعات أخرى: الفلاحة والنقل والمياه والصحة والتعليم والطاقة النظيفة.

يعد التمويل الرقمي وسيلة مربحة وفعالة للشمول المالي للكثير من المستهلكين غير المنخرطين في النظام المصرفي والمتحصلين على خدمات متدنية الجودة في الاسواق الناشئة.

ما زال التمويل الإسلامي في المغرب العربي طور النمو، وتتطرح اسئلة كثيرة حول تأثيراته المستقبلية. ومن أهم الأسئلة هو معرفة ما إذا كان التمويل الرقمي قادرا على مساعدة بعض الحرفاء على اتخاذ قرارات مالية أفضل بمرور الزمن من اجل الخروج من الاقتصاد الموازي خاصة.

ماهي فائدة هذا النظام المالي بالنسبة إلى المغرب العربي على وجه التحديد؟

تحدث أكثر من 90٪ من المعاملات بين الأفراد في المغرب العربي نقدًا. إلا أن هذه المعاملات تنطوي على تكلفة عالية للغاية في ما يتعلق بتخزين النقد وضمان أمنه وتأمين حساباته ونقله.

على سبيل المقارنة، تبين دراسة أجراها صندوق النقد الدولي مؤخرا أن اعتماد الرقمنة في بلد مثل كينيا مكّن من تحسين القدرة على الحصول على القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد تطورت نسبة الحصول على القروض بين 2006 و 2013 من 25 إلى 33 بالمائة.

وقد أدت الرقمنة إلى تقليص كلفة المعاملات بنسبة 65 بالمائة وإلى تحقيق نمو بقرابة 0.45 في نسبة نمو الناتج الداخلي الخام بين 2006 و2013.

2.5. منظومة المالية الرقمية

ما زالت منظومة المالية الرقمية في المغرب العربي طور الإنجاز.

وتتجلى هذه المنظومة من خلال مشغلي الهواتف المحمولة الذين بإمكانهم عقد شراكات مع المصارف التقليدية.

منظومة المالية الرقمية

توجد كذلك الشركات المختصة في تقديم الحلول التكنولوجية باعتبارها أطرافا فاعلة في مجال الدفع الرقمي.

وقد أبدت شركات التحويل المالي والمصارف مؤسسات التمويلات الصغرى اهتماما كذلك بهذه الأنشطة.

وتقوم منظومة المالية الرقمية كذلك على مفهوم قابلية التشغيل المتبادل التي يمكن تنفيذها وفقا لاتفاقات ثنائية بين الفاعلين، بهدف توفير خدمات دفع عابرة للحدود بين دول الاتحاد المغاربي.

يوفر مشغلو الهواتف المحمولة عددا كبيرا من الخدمات المالية: تحويل الأموال بين الحسابات وخدمة الدفع الالكتروني وسداد الفواتير والدفع في نقاط البيع وسحب الأموال عن طريق الموزعات المالية الآلية.

وبالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، يمكن أن نذكر المشغل آم بيزا (M-Pesa) (وتعني نقود باللغة السواحلية) الذي أسسته شركة سافاريكوم سنة 2007 واستخدمه ما يربو عن 20 مليون شخص في كينيا سنة 2016. ويمكن ان ذكر كذلك آم تي آن وبهارتي آرتال وأورنج وفودافون وسافاريكوم وإيتلسات واتصالات المغرب.ونجد في السينغال يوبنتال واورنج موني وتيغو كاش وموبايل كاش وواري وجوني جوني و إي-ترنزكات.

نموذج أفريقيا منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

UEMOA

ليست المالية الرقمية أمرا جديدا في القارة الأفريقية ذلك أن ظهورها يعود إلى قرابة 15 عاما خلت بمبادرة من المصارف عن طريق منشأتين خاصتين مشتركتين. يتعلق الأمر اولا بالمجموعة المصرفية النقدية التابعة ل**لاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا** التي تأسست سنة 2003 لكفالة حوكمة النظام ثم لاحقا بمركز المعالجة النقدية المصرفية التابع للاتحاد الذي تأسس سنة 2005 لكفالة إدارة الوسائل التقنية المشتركة وتفعيل عمل المنظومة من أجل الحد من الكلفة وكفالة جودة المنتجات.

تتكون المالية الرقمية من قنوات توزيع الكترونية بديلة. وتشهد المالية الرقمية ازدهارا كبيرا في البلدان الثمانية المكونة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وهي البينين وبوركينا فاسو والكوت ديفوار وغينيا بيساو ومالي والنيجر والسينغال والطوغو.

وقد سجل نمو الاتصالات الهاتفية والانترنت في أفريقيا تسارعا كبيرا. ففي سنة 2000 كان شخص واحد من 50 يملك هاتفا. وقد بلغ عدد المشتركين في شبكة الهاتف حسب دراسة قامت بها شركة "وايرلس انتلجنس" 600 مليون سنة 2015. وستصبح أفريقيا ثاني سوق قارية في العالم بعد آسيا، إذ تبلغ نسبة امتلاك الهواتف واحد لأقل من شخصين.

وقد نما استخدام الأنترنت كذلك نموا هائلا إذ بات 16 بالمائة من الأفارقة يستخدمونها سنة 2016 حسب دراسة أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات. كما يوجد في أفريقيا 60 مليون مستخدم للانترنت بانتظام. ومن المتوقع أن تتجاوز هذه النسبة 50 بالمائة سنة 2025.

ويفسر هذا النمو الهائل لقطاع الهواتف المحمولة ظهور مجموعات اتصالات كبرى تعمل عموما بواسطة مجموعات إقليمية فرعية (مثل أورنج وبهارتي وفودافون وآم تي آن وأوراسكوم..)

3.5. الخدمات المالية عن طريق الهاتف المحمول

تشمل الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الخدمات التالية:

- القيام بالإيداعات النقدية أو شحن محفظة النقود الالكترونية والسحب منها. وتشكل هذه الخدمات أكثر المعاملات استعمالا من قبل الحرفاء. وتسمح الودائع النقدية للحرفاء بإيداع مبالغ مالية في حساباتهم الالكترونية.

- تستعمل العملة الالكترونية التي يتم شحنها أساسا لشراء الرصيد الهاتفي وسداد الفواتير وتحويل الاموال من شخص إلى شخص ومن شخص إلى مؤسسة وإلى الغدارات العمومية.

- خدمات التأمينات الصغرى (micro-assurance) والادخار الأصغر (micro-épargne) والقروض الصغرى (micro-crédit). ويشكل تطور هذه الخدمات فرصة لتوسيع نطاق التعامل المصرفي لحث المزيد من الأشخاص المعنيين بهذه الخدمات على التعامل مع المصارف.

4.5. الشمول الرقمي والنمو الاقتصادي في أفريقيا

يؤدي تطور تكنولوجيات المعلومات راهنا إلى ظهور إشكاليتين تتعلقان بمسألة الشمول: الشمول المصرفي للأشخاص الذين لهم حساب مصرفي والشمول الرقمي للأشخاص الذين يلتجئون إلى قنوات توزيع الكترونية بديلة مثل تقنية الخدمات المالية بالهاتف المحمول (mobile money) التي تقدمها شركات الاتصالات.

ومن هنا فصاعدا فإن السؤال الذي يحق لنا طرحه هو: هل يمكن لقنوات التوزيع الالكترونية البديلة، بفضل تعزيزها للشمول الرقمي، ان توسع نطاق الشمول المالي في المغرب العربي.

نظرا إلى أن الأطراف الفاعلة في مجال الشمول الرقمي بعيدة جغرافيا عن الحرفاء، فإنه يمكن لها ان تشكل مرحلة سابقة لمسار الشمول المالي. ويفسر البعد الجغرافي للمصارف عدم حصول معظم سكان الأرياف على الخدمات المالية.

وبحسب قاعدة بيانات "غلوبل فيندكس داتا" التابعة للبنك الدولي، تبلغ نسبة التمصرف (bancarisation) في بلدان المغرب العربي 30 بالمائة.

وبحسب المصدر نفسه، تبلغ نسبة الأشخاص المستعملين للخدمات المالية الرقمية بواسطة المحمول في المغرب العربي 3 بالمائة . فكيف يمكن استيعاب 97 بالمائة الباقية؟ ويبدو ان الحلول التكنولوجية غير المصرفية القائمة على المالية الرقمية مبشرة بالنسبة للمنطقة المغاربية.

تطور متباين: نموذج إفريقيا جنوب الصحراء

يمكن للمزارعين الرواندين راهنا أن يطّلعوا على رصيدهم المصرفي وطلب القيام بمعاملات مالية بواسطة الهاتف. وتتم معالجة هذه المعاملات عن طريق خادم معلوماتي. تتم رقمنة هذه المعاملات بواسطة مكتب خلفي (back-offices) من أجل إنشاء معطيات مصرفية.يُسمّى هذا التطبيق موبيس (MoBis). تسهّل هذه الخدمات الحصول على القروض. تتشارك الكثير من المنصات المعلومات الضرورية حول ملف الحرفاء. في كينيا توفر "فارم درايف (FarmDrive) تطبيقا يسمح بتقيي ملف طالبي القرض. وتؤخذ معلومات كثيرة (مثل مساحة الأرض ومردودها والمستثمرين ونحو ذلك) بعين الاعتبار وتسمح بتقييم مدى قدرة المزارعين الراغبين في الاقتراض على نيل القرض.

وفي الكوت ديفوار، حيث عدد الحرفاء المستعملين للخدمات المالية الرقمية تطور من 2.6 مليون سنة 2012 إلى 6 مليون سنة 2013 ، أصبحنا نتحدث عن قصة نجاح ضمن دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب آسيا.

تملك السينغال أفضل منظومة مقدمي خدمات مالية رقمية في المنطقة وأكثرها تنوعا، رغم أن هؤلاء لم يتمكنوا من توسيع نشاطهم، كما أن المعلومات المتعلقة بالطلب تؤكد أن خدمات الدفع بواسطة الهاتف المحمول ليست مستعملة كثيرا في أوساط السكان الصعيفي الدخل. فهل سيطور مقدمو الخدمات نشاطاتهم عبر توفير طائفة أكثر اتساعا من الخدمات المالية وعبر الاستفادة من البنية التحتية الخاصة بالتوزيع التي توفرها شركات تحويل الأموال والشبكات البريدية وغيرها؟

ولكن في النيجر مستويات الشمول المالي واستخدام الخدمات المالية عبر الهاتف متدنية جدا. إذ أن حوالي 1 بالمائة فحسب من السكان البالغين يملكون حسابا للخدمات المالية عبر الهاتف. قد تكون المشاكل أكثر تعقيدا ولكن قدرة البلاد على تحقيق تنمية في هذا المجال مهمة جدا.

هناك دراسة أجراها سنة 2013 ماك كينسي تقارن مستوى الدخل بين 11 دولة من أفريقيا جنوب الصحراء علما وأن مستوى تجهيزاتها الرقمية الحالي يضاهي قدرات كينيا. تعد كينيا مرجعا من حيث التقدم الرقمي خصوصا مع ظهور تقنية آم بيزا (M-Pesa) التي تعتبر نجاحا حقيقيا في مجال الخدمات المالية عبر الهاتف (mobile money)

وقد أظهرت الدراسة وجود فرص كبيرة لتدفق عمليات الدفع الذي يرتبط به مستوى عائدات مهم. وسيكون مستوى العائدات المالية المتأتية من الخدمات الرقمية في الدول الأفريقية 11 أكثر ارتفاعا لو كانت لها تجهيزات تضاهي ما تملكه كينيا. ومن شأن ذلك أن يرفع نسبة زيادة العائدات في مجمل الدول إلى 50 بالمائة.

ويبدو جليا إذن دور الرقمنة في تحقيق النمو وفي مكافحة ظاهرة الاستبعاد والإقصاء من المنظومة المصرفية. وبهذا المعنى يمكن للشمول الرقمي ان يشكل مرحلة سابقة للشمول المالي.

ومن المهم أن نذكر أن المالية الرقمية هي أولا حل تكنولوجي غير مصرفي. وفي الأخير ينبغي ان نؤكد أن المالية الرقمية هي حل من الحلول المتاحة لتعزيز الشمول المالي في المغرب العربي وأفريقيا.

الخاتمة

يجدر التنبيه إلى أن المالية الرقمية ليست نهاية المطاف. فهي وسيلة من بين وسائل أخرى لتعزيز الشمول المالي في المغرب العربي. ولكن هناك تحديات أخرى ينبغي مجابهتها.

وهذا الضرب من المالية متطلب جدا من حيث المعدات التقنية. وهناك تحديات جديدة ظهرت على غرار الإشراف المتعدد الأطراف على تشغيل هذا الضرب والقدرة على استخدام قنوات الجيل الثالث والرابع (3 G et 4G.)

وإضافة إلى الإطار القانوني الذي يتطلب التحيين والاستيعاب الجيد للرهانات المنجرّة عن هذه الظاهرة الجديدة، يجب أن نشدد على أن البنية التحتية تظل محدودة كما ان كلفة التجهيزات الأساسية و النطاقات الترددية تبقى مرتفعة. ويضاف إلى ذلك نسبة الأمية العالية في اوساط السكان.

ولكن ينبغي ألا ننكر أن الرقمنة وتحديث الجهاز المصرفي يساهمان دون شك في الحد من كلفة المعاملات المصرفية وفي نمو الناتج الداخلي الخام.

6. المصارف المغاربية أطراف فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة

باتت المصارف المغاربية متأثرة أكثر من أي وقت مضى بديناميكية العولمة. ولذلك فإن أي أزمة قد تتعرض لها المالية العالمية يمكن أن تؤثر في مردود تلك المصارف. وإن حالة عدم الاستقرار هذه تجعلها مطالبة بسن قوانين ناجعة وبتطوير إجراءاتها لتصبح متطابقة مع معايير التنمية المستدامة.

إن المالية المستدامة التي تقوم على المسؤولية الاجتماعية للمصارف صارت هدفا ضروريا. وفي حالة المصارف المغاربية، يتطلب الأمر القيام باستثمارات ذات أثر اجتماعي وبالتعويل على ضروب أخرى من المالية البديلة او التشاركية على غرار المالية الإسلامية.

1.6 التنمية المستدامة: نمط تفكير جديد في المغرب العربي

ظهر مفهوم التنمية المستدامة استجابة للانشغال المتعاظم بتأثير الأنشطة الاقتصادية على البيئة. وقد وضع هذا المفهوم موضع الاستخدام في تقرير بروندتلاند (Brundtland) لسنة 1987 المستكمل سنة 1992 خلال قمة عقدت بإشراف الأمم المتحدة. وقد عُرّف بكونه "تنمية تستجيب للاحتياجات الراهنة دون أن تلحق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم"[2].

وقد توسع المفهوم لاحقا ليتخذ بعدا مجتمعيا واقتصاديا.

وبهذا المعنى يصبح هدف التنمية المستدامة إذن البحث عن توازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

فإن المؤسسة التي تتسم بالاستدامة هي المؤسسة التي توفر مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية في الآن ذاته. وهذه الأبعاد الثلاثة مترابطة ويمكن تعزيزها على نحو متبادل.

وتعد التنمية المستدامة راهنا إشكالية بالغة الأهمية في المغرب العربي وهي مدعومة من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (انظر أسفله).

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي

نواق الشط، 10 أفريل 2017 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – أدى وفد من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (مكتب شمال أفريقيا) زيارة دامت أسبوعا إلى موريتانيا من أجل لقاء مسؤولين سامين في وزارات الاقتصاد والمالية والطاقة والفلاحة والبيئة والتنمية المستدامة.

[2] اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، 1987، ص 43.

تخللت الزيارة يوم الثلاثاء 11 أفريل ورشة عمل مشتركة مع وزارة الاقتصاد والمالية حيث تم تقديم عملية صياغة التقرير الأول الخاص بمتابعة أهداف التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي. وسيُعنى هذا التقرير الذي صيغ بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي بكل من موريتانيا والجزائر والمغرب وتونس.

ويشير عمر عبد الرحمان المدير المساعد لمكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشمال أفريقيا أن التقرير ''يتنزل في إطار المسار العالمي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأنه أن يسمح بتقييم درجة التقدم المحققة والتحديات المثالة والممارسات الحميدة على صعيد الدول وعلى المستوى الإقليمي، واقتراح توصيات إستراتيجية لتحسين صياغة وتناسق السياسات الإقليمية المستقبلية الخاصة بالتنمية المستدامة''.

يجري الوفد كذلك مشاورات بدأت خلال فيفري الماضي مع المكتب الوطني للإحصاء بموريتانيا بغرض تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومعالجتها. ستسمح هذه الأعمال كذلك بالمتابعة الدقيقة للنمو الاقتصادي (إرساء منظومة محاسبية وطنية جديدة) ولنسبة البطالة وللتجارة الخارجية. ومن شأن ذلك أيضا أن تسهيل تكيف المنظومة الإحصائية الوطنية مع حاجيات المتابعة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

وبهذه المناسبة قدم مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا بعض المنشورات الأخيرة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بما في ذلك ملف عن موريتانيا وتقرير عن الاقتصاد الوطني والتقرير الاقتصادي عن أفريقيا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

ترتكز عملية تعريف التنمية المستدامة راهنا على مسألة مكانة ودور المؤسسة في المجتمع.

ويشدد هذا التعريف كذلك على ضرورة **صياغة نموذج جديد للمالية** مع مراجعة الأخطاء السابقة.

وانطلاقا من هذا الإطار ظهر مفهوم "المالية المستدامة" بوصفها مقاربة تكميلية مصححة لبعض جوانب المالية التقليدية.

ويحسن التنبيه إلى أن الأهمية التي اكتسبتها المالية المستدامة تعود إلى التجاوزات التي وقعت في نطاق المالية التقليدية التي تم تبنيها لعقود من الزمن دون تقييم وردع. وقد أدت تجاوزات المالية التقليدية إلى نشوب أزمة 2007.

وخلال العقود الأخيرة، ابتعد التمويل عن حاجيات الناس الحقيقية. وقد أدى عدم النجاعة و عدم ترشيد المعاملات إلى اضطرابات عنيفة. وقد جرى البحث عن أشكال أخرى من التمويل المبتكر من أجل تخفيف آثار الأزمة المالية الأخيرة. وقد دعا البعض إلى ضرورة تبني نموذج مالي جديد.

اقترح بعض خبراء الاقتصاد إذن اعتماد المالية الإسلامية بديلا عن المالية التقليدية. وقد رأى آخرون أن يدرجوا مبادئ التنمية الشاملة في المالية التقليدية واقترحوا نموذجا جديدا مرتكزا على المالية المستدامة.

أصبح مصطلح المالية المستدامة متداولا لاسيما في أوساط أهل القطاع المصرفي. لكن لا يوجد إلى الآن تعريف عالمي موحّد لهذا الضرب من المالية.

يمكن أن نقترح التعريف التالي: المالية المستدامة هي إستراتيجية مالية تسعى إلى تقييم أداء مؤسسة ما وفقا للأبعاد الإنسانية والاجتماعية والبيئية.

والمالية المستدامة كذلك وسيلة من شأنها أن توفر رأس مال ومنتجات وخدمات إدارة للمخاطر بدون إلحاق الضرر بالازدهار الاقتصادي وبالبيئة الطبيعية و بالرفاه الاجتماعي.

ويكون هدف القرارات المالية في المالية المستدامة انتهاج مقاربة شاملة على المدى الطويل من أجل استغلال الموارد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على النحو الأمثل.

ولا تعكس كل هذه التعريفات إلا جانبا صغيرا من مفهوم التنمية المستدامة.

ويمكن أن نخرج بتعريف تأليفي لهذا المفهوم كما يلي:

تستند المالية المستدامة إلى المبادئ الأربعة التالية:

- اعتماد مقاربات مالية وسلوكات جديدة مناسبة لتمويل النمو المستدام.

- الاقتراب أكثر من الأفراد

- اعتماد مقاربة شمولي لا إقصائية

- عدم السعي إلى لفظ المالية التقليدية.

وبنفس هذا المعنى، خلُصت الكثير من الدراسات إلى أن التمشي الخاص بالمالية المستدامة يتطلب توفير وسائل تساعد المؤسسات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن بين هذه الوسائل نذكر الاستثمار المسؤول اجتماعيا الذي يتمثل في إبلاء اهتمام لا فقط للاعتبارات المالية بل للاعتبارات البيئية والاجتماعية وذات العلاقة بالحوكمة كذلك.

وإضافة إلى ذلك نجد كذلك مفهوم التمويل الأصغر الذي يقوم على مشاريع إسناد القروض الصغرى بما يسمح بمساعدة الفئات الأكثر فقرا على انجاز مشاريع صغيرة والقيام بأنشطة معينة.

وقد أدى ظهور مفهوم المالية المستدامة إلى التشديد على دور المصارف في دعم التنمية المستدامة.

وفي النهاية وجب التأكيد على أن المالية المستدامة تقوم على فكرة "المصرف المستدام".

2.6. نموذج المصرف المستدام: الدروس المستخلصة للمصارف المغاربية

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة أوقاتا عصيبة خصوصا باندلاع أزمة سنة 2007 التي أدت إلى إفلاس الكثير من المصارف المعروفة. وقد طرح ذلك أسئلة عديدة تتعلق بمدة قدرة النظام المصرفي التقليدي على الاستمرار وعلى تحقيق النمو.

وللخروج من هذه الوضعية واستعادة الثقة، شرعت المصارف في مراجعة مقارباتها وإعادة تقييم التمشي الذي تتوخاه. فقد أصابت الأزمة المالية الضمائر في مقتل. وقد شرعت مصارف كثيرة خصوصا في أوروبا في إدراج رهانات جديدة على استراتيجياتها الإدارية بالإضافة إلى الرهانات الاقتصادية الصرفة.

وفي هذا الإطار، شرعت المصارف في اتخاذ تدابير لتحفيز التنمية المستدامة من خلال التركيز على مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية وذات العلاقة بالحوكمة.

Loi NRE

قانون النظم الاقتصادية الجديدة

نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية يوم 15 ماي 2001 وهو يهدف إلى الحد من الآثار السيئة للأزمات المالية ولسوء التسيير الداخلي وللعولمة.
يقوم القانون على ضرورة اعتماد الشفافية في نشر المعلومات وتفرض على المؤسسات الفرنسية المدرجة بالبورصة أن تذكر في تقاريرها الإدارية السنوية معطيات عن الآثار البيئية والاجتماعية لانشطتها بالتوازي مع المعلومات المحاسبية والمالية.
دخل القانون حيز التنفيذ بواسطة أمر مؤرخ في 20 فيفري 2002 وصار نافذا منذ 1 جانفي 2003 للسنوات المالية التي تبدأ بعد 1 يناير 2002..

تنخرط المصارف المستدامة إذن في روح هذا القانون بتبنيها منظومة قيم جديدة والسهر على راحة موظفيها وأصحاب الأسهم فيها إضافة إلى الحرص على راحة حرفائها وعلى كفالة النمو الاقتصادي بشكل عام.

وتهدف المصارف المستدامة إلى تقليص الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي والمالي على المجتمع وعلى البيئة إلى أقصى حد. وتعطي المصارف المستدامة قيمة للحوكمة الرشيدة وللاعتبارات الخاصة باستقرار النظام الاقتصادي والمالي على المدى الطويل.

وبهذا المعنى فإن المصرف المستدام هو مؤسسة متماسكة قوية تقدم خدمات مستقرة ولها رؤية للمجتمع وللبيئة تقوم على الوعي التام بأهميتهما.

وينبغي أن يواصل المصرف المستدام القيام بمهمة الوساطة مع ضمان الاداء الجيد على المدى القصير والمتوسط والطويل.

والمصارف المستدامة تكون مستعدة للقبول بهوامش ربح غير كبيرة ومتناسبة مع أوضاع السوق من أجل تحفيز عدد من الانشطة التي يصعب عليها إيجاد موطئ قدم في ظل النظام المصرفي التقليدي. يمكن أن نذكر على سبيل المثال القروض الصغرى والحق في الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية وتيسير شروط الحصول على القروض وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية وغيرها.

المالية البديلة: نحو مالية مستدامة مسؤولة؟

المالية المسؤولة هي مالية بديلة عن المالية التقليدية التي تقوم على المردودية والإنتاجية والنجاعة بحيث يحسب المصرف الكلفة ثم يزيد عليها هامش ربح.

وتقوم المالية التقليدية أيضا على تمويل المشاريع التقليدية متبعة التمشي ذاته. لكن في مواجهة هذا الضرب هناك ضرب آخر من المالية أكثر إنسانية قائم على العلاقات الشخصية.

إن المالية البديلة هي في المقام الأول تعبير عن رؤية اجتماعية. فهي لا تقوم على أساس تجاري بحت بحيث يكون السعر نتاجا للكلفة مع زيادة هامش للربح. بل هي مالية تولي أهمية بالغة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وللجانب التضامني والإنساني والاستدامي والأخلاقي والعادل... وللحوكمة الرشيدة. وهي تتوافق مع المشاريع المسؤولة اجتماعيا.

وفي جوهرها تقوم هذه المالية على مرتكزات ثلاثة:

- القرب من الحريف
- تمويل المشاريع الصغيرة والتركيز على تمويل الأفراد
- اعتماد المعيار الأخلاقي

المنظومة المالية المأطرة البديلة: تمويل بشري ضد الاستبعاد

التمويل البديل: تمويل إنساني غير إقصائي

- تأمين اجتماعي ومالية تضامنية: نظم المساعدة المتبادلة في أفريقيا وآسيا. في فرنسا (صندوق التضامن)، قروض بين الأفراد.
- مثال: جمعية الحق في المبادرة الاقتصادية: (Association pour le droit à l'initiative économique)، 1989، عدد القروض سنة 1990: 34، وفي سنة 2008: 12824. نسبة سداد القروض 99 بالمائة.
- نظام الادخار – القرض: مثال بنك غرامين في بنغلاديش.
- القروض الصغرى والتمويل الأصغر: في السبعينات ظهرت مصارف القرب لتمويل المؤسسات الصغرى، "المصارف القروية"، الأمم المتحدة أعلنت سنة 2005 سنة دولية للقروض الصغرى.
- القروض الضغرى.
- المالية القائمة على الجانب الأخلاقي: ظهرت في الثمانينات والتسعينات، وتتمثل في الاستثمار في الاقتصاد الأخضر الذي يعطي قيمة للكرامة البشرية.

المصدر: كاتب التقرير

هل أن الوسيط المالي الخالي من الفائدة أو ذو "معدل الفائدة الصفري" أكثر استقرارًا للاقتصاد الحقيقي؟ غالباً ما يتم اختزال التمويل الإسلامي في رؤية ضيقة تتمثل في حظر الربا الذي يتم التعامل معه على نطاق واسع في الكتب المقدسة.

ولكننا ننسى أن هذه المالية تقوم كذلك على مبدأ الوساطة المالية. ويقوم هذا المبدأ على تحقيق النفع المادي للجميع. فإن المصرف الإسلامي يرافق الحريف ويموله ويرشده وينصحه ويتابعه ويتقاسم الأرباح والخسائر معه.

الجدول 2 – مقارنة بين التمويل القائم على المرابحة (نسبة فائدة 0) والقرض القائم على نسبة فائدة

	قرض بفائدة	المرابحة
العلاقة بين الحريف والمصرف	علاقة مقرض بمقترض	علاقة مقرض بمقترض
هدف العملية	غير مهم	مهم
موضوع العالقة بين الحريف والمصرف	قرض في شكل نقود في معظم الحالات باستثناء حالات قليلة	وجود معدات او بضاعة على ملك المصرف
المردود العائد للمصرف	نسبة فائدة مرتبطة بقيمة القرض وبمدته	هامش ربح قار ويؤخذ الظرف الاقتصادي بعين الاعتبار في تحديه

التأخر أو عدم سداد القرض في الآجال	غرامات تأخير تضاف إلى الدين	توجد حالتان للتأخر عن السداد: -وجود قوة قاهرة: يجب إمهال الحريف فترة من الزمن - وجود نية المماطلة: يسعى المصرف لنيل حقوقه بكافة الطرق القانونية
الضمانات	عنصر أساسي	الضمانات المطلوبة وفقا لقدرة العميل. أخلاقية العميل حاسمة.

المصدر: مابد علي الجهري ومنور إقبال، المصارف الإسلامية: أجوبة على الأسئلة الشائعة، معهد البحوث الإسلامية والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، الوثيقة الدورية رقم 4، 2001.

الفائدة ممنوعة إذن لأنها غير عادلة، فهي ربح يحصل عليه الطرف المقرض دون اعتبار للنتائج الحقيقية على مستوى الاقتصاد. فالمقترض يتحمل كافة المخاطر. وفي المقابل تنزع مبادرة التمويل الإسلامي (IFLI) إلى تحقيق آثار مجتمعية، فهي قريبة جدا في مبادئها من النموذج الألماني لبنك "هوسبنك" (Hausbank) الذي يقيم صلة وثيقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو النموذج الياباني الخاص ببنك "زيباتسو". تقوم مبادرة المالية الإسلامية على المبدأ القاضي بأن يكون المصرف الإسلامي شريكا للمؤسسة قبل كل شيء. والمقاربة التي تقوم عليها هذه المصارف متشابهة وهي إنشاء القيم وتشاركها. ولا بأس ان نذكر بأن انصهار الأهداف بين المصرف الإسلامي والمؤسسة يقوم على رؤية أخلاقية مستوحاة من الدين الإسلامي: التوزيع العادل للثروة. ويؤدي ذلك إلى إرساء علاقة شفافة بين المصرف الإسلامي والحريف.

تكمن أهمية مبادرة التمويل الإسلامي في قدرته على اقتراح منظومة تمويل بديلة خالية من الربا وقائمة على التمويل التشاركي على أساس تقاسم الخسائر والأرباح. وبذلك نجد أن نظرية الصيرفة التقليدية تزداد ثراء بالمالية الإسلامية.

وبالفعل فإن مبادرة المالية الإسلامية موجودة لأن الشركاء اتفقوا منذ البدء على تقاسم المعلومات والأرباح والخسائر.

توجد إذن شفافية على مستوى المعلومات بمجرد توقيع العقود. إذ يتم إبرام العقد على مرحلتين الأولى سابقة والثانية لاحقة. ويكون الشركاء على اطلاع تام على المشروع وتطوراته ونتائجه

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي توفر مبادرة المالية الإسلامية بفضل خلوها من الفائدة تجانسا تاما بين النطاق الحقيقي الملموس للاقتصاد والنطاق النقدي. ويمكن أن نلاحظ أهمية ذلك خصوصا في ما تمثله الفائدة من عنصر مزعزع لاقتصادات الدول المتقدمة جراء تغذيتها الدائمة للمضاربة القائمة على مبدأ الشراء بدون دفع والبيع دون حيازة.

وقد أضاف موريس ألاس أنه "سنة 1989 كانت التدفقات المالية القائمة أساسا على المضاربة بين بلدان مجموعة السبع أكثر بأربعة وثلاثين مرة من تدفقات السلع والخدمات". وقد لاحظنا نفس النزعة القائمة على المضاربة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية. وفي الواقع منذ عشرين عاما والاقتصاد الحقيقي منفصل عن الاقتصاد النقدي.

وما يمكن أن نؤكده هو أن المالية الإسلامية تأخذ بعين الاعتبار للجوانب الأخلاقية خلافا للمالية التقليدية التي تتعاطى بحياد مع ذلك. فالكثير من المالية التقليدية محايدة فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية ، خلافا للتمويل الإسلامي الذي هو مسؤول عن هذه القيم التي ينشرها الإسلام ، بالإضافة إلى البعد الحلال (القانوني) ، تقوم المالية الإسلامية على الموافقة المتبادلة ، واجب الإنصاف والعدالة ، والإحسان.

أهمية نموذج المصرف المستدام في المغرب العربي

المصرف المستدام هو مصرف مسؤول مسؤولية اجتماعية. يمكن للمصارف المغاربية أن تكثف دورها الاجتماعي والبيئي من أجل تنمية البلاد. ويمكن تعزيز هذا الاتزام في صفوف الفاعلين الاقتصاديين والشباب خصوصا. ويمكن للمصارف المستدامة تنمية نشاطاتها في إطار احترام كل الأطراف الفاعلة خلال نشاطاتها ومتابعتها.

يمكن التأكيد على أهمية النموذج المصرفي المستدام للمصرف المغاربي في دمج المسؤولية الاجتماعية في إستراتيجيته ومشاريعه التنموية.

يمكن لمصرفيي المغرب العربي أن يساهموا في تمويل الكثير من المشاريع ذات الصلة بتكوين الشباب. ويتعلق الامر كذلك بالمساهمة في تشغيلهم وذلك بتمويل الاستثمارات اللازمة لإطلاق المؤسسات الصغرى. ويهم هذا الالتزام كذلك المرأة وتشجيع نساء الأعمال في المناطق الداخلية وتمويل المشاريع في تلك المناطق.

خاتمة

في بعض البلدان مثل فرنسا تعززت الجهود عبر سن قوانين وفرض التزامات (مثال قانون غرينال (Loi de Grenelle) والقيام بمبادرات خاصة (على غرار معايير إيزو 14000 وإيزو 26000). ويبدو التدخل القانوني والتنظيمي ضروريا لإضفاء الاستقرار على نموذج مصرفي شهد شكلا من أشكال عدم الاستقرار.

ووعيا منها بمحدودية نمط اشتغالها التقليدي المحفوف بالمخاطر والمدر لعائدات قصيرة الأمد، سعت المصارف إلى تغيير سلوكاتها وشرعت في تبني مبادئ التنمية المستدامة، الأمر الذي ساهم في ظهور مفهوم المصرف المستدام.

وقد صارت مفاهيم المالية المستدامة والمصرف المستدام مسائل مهمة ينبغي أن يخضعها موظفو المصارف للدراسة والتفكير في القرن الواحد والعشرين.

ويمكن لمصارف المغرب العربي أن تجد في هذه الرؤية الجديدة للمالية فرصة للتفكير في صياغة نموذج لمصرف ناجع ومفيد للاقتصاد الحقيقي ومساهم في تحقيق النمو الاقتصادي لبلدانها.

7. المالية الإسلامية

مالية تشاركية ومسؤولة

تعد المالية الإسلامية سوقا شاسعة ومبشرة. وقد صرحت السيدة كرستين لاغارد وزيرة الاقتصاد والصناعة والتشغيل في فرنسا بأن فرنسا "ستكيّف بيئتها التشريعية كي تستفيد البلاد من المالية الإسلامية". ويعكس هذا التصريح مدى اهتمام الغرب بالمالية الإسلامية.وليس غريبا أن نجد السيد غوردن براون ساعيا هو الآخر إلى جعل لندن "البوابة الغربية والمركز العالمي للمالية الإسلامية".

ومع ظهور العولمة الاقتصادية والمالية والرغبة الشديدة في تبني نموذج مالي اكثر أخلاقية واستدامة، يهتم غير المسلمين بالمالية الإسلامية بل ويساهمون في تطويرها خارج حدودها الطبيعية، أي في البلدان الإسلامية.

منذ 30 سنة خلت، لم تكن المالية الإسلامية معروفة. وحسب قاعدة بيانات "أوربيس بنك" تم تبني المالية الإسلامية في قرابة 60 دولة بواسطة أكثر من 412 مؤسسة مالية وبنسبة نمو سنوية تقارب 20 بالمائة. وهي تشهد منذ عشرين سنة توسعا هائلا. والكثير من المصادر تسعى الآن لتقييمها.

1.7 إمكانيات المالية الإسلامية

يتفق خبراء مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أن قيمة سوق المالية الإسلامية تفوق راهنا 1600 مليار دولار. ويبدو أن قيمة السوق المصرفية الدولية أقل من إمكانياتها الحقيقية التي تقارب 4000 مليار. ويرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعدد من المنظمات المالية الدولية أن أصول المصارف الإسلامية قد تضاعفت تسع مرات لتبلغ 1800 مليار بين 2003 و 2013، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 16 بالمائة سنويا. ومن المرجح ان تكون هذه الأصول قد وصلت الى حدود 2000 مليار راهنا. ويعد أكثر من 40 مليون شخص في العالم حرفاء لمصرف إسلامي. ويمكن لحجم هذا القطاع أن يتضاعف ليصل إلى 400 مليار دولار سنة 2020.

يتوزع هذا القطاع جغرافيا على النحو التالي: 80 بالمائة من الأصول موجودة في دول الخليج ومنطقة شمال أفريقيا، و15 بالمائة في آسيا – ماليزيا واندونيسيا- و 5 بالمائة في أوروبا (خصوصا في لندن) والولايات المتحدة.

وبفضل الطفرة النفطية، تسارعت وتيرة تأسيس المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. والحق أن هذه الوتيرة مرتبطة أشد الارتباط بتطور أسعار النفط.

ومنذ الثمانينات، أدت الصحوة الإسلامية والأزمات التي شهدتها بعض المؤسسات المصرفية التقليدية إلى تبني المالية الإسلامية التي تبوأت مكانة هامة جعلتها تصبح نمطا ماليا إضافيا.

تطور عالم المالية الإسلامية سريعا ووجد له موطئ قدم خارج البلدان الإسلامية. وقد حازت دول مثل بلدان الخليج وباكستان والسودان وإيران وبعض بلدان جنوب شرق آسيا وماليزيا قصب السبق في هذا المجال.

وحسب قاعدة معطيات الصيرفة الإسلامية التابعة للبنك الدولي، هناك قرابة 400 مؤسسة مالية. ويبلغ حجمها من حيث مجموع أصولها ما بين 8 ملايين دولار بالنسبة إلى أصغرها و80 مليار دولار بالنسبة إلى اكبرها حجما (وهي بنك الراجحي السعودي). ولكن حسب قاعدة بيانات "بنكسكوب"، هناك مائة مصرف فقط يمكن اعتبارهم مصارف إسلامية. وبهذا المعنى فان حجم اكبر المصارف الإسلامية يظل محدودا مقارنة بنظيرتها التقليدية في البلدان المصنعة. يمكن أن نذكر على سبيل المثال ان بنك "بي آن بي بي" يبلغ حجم أصوله 2000 مليار دولار تقريبا.

إن المالية الإسلامية هي ظاهرة اقتصادية قبل أن تكون دينية. وهي شديدة الارتباط بأسعار النفط ومتمركزة أساسا في دول مجلس التعاون الخليجي.

يمكن أن نعرف المالية الإسلامية مبدئيا بكونها مالية ذات مسؤولية اجتماعية تقوم على أخلاقيات دينية وقريبة جدا في فلسفتها من المالية ذات المسؤولية الاجتماعية.

وفي الواقع فإن المالية الإسلامية تنص على الاشتراك العادل في الأرباح والمخاطر بين المستثمر (الممول) وصاحب المشروع (المقترض) مهما كان شكل التمويل المستخدم. والاستتباع المنطقي لذلك هو منع الفائدة الربوية.

مالية ذات منحى مثالي؟

إن الجدل حول مشروعية الفائدة الربوية قديم وقد سال حبر كثير بخصوصه ونشأ تيار فلسفي واقتصادي كامل يعالج المسألة ومن بين هؤلاء نجد أرسطو. يشدد أرسطو على أن "الفائدة هو مال يجرّ مالا وهي ممارسة مخالفة للطبيعة". ومن جهة أخرى ينبغي أن نذكر بأن معظم الأديان التوحيدية كالمسيحية واليهودية قد حرّمت الفائدة الربوية. وكانت القوانين الكنسية تحرم الفائدة إلى حدود 1830 لكن الفاتيكان أباحها سنة 1917.

ولكن في نهاية المطاف فصلت التقاليد اليهودية المسيحية بين الربا والفائدة، وباتت الفائدة راهنا مقبولة في المجتمعات الغربية والربا مذموم.

وفي المقابل، تحرم الفلسفة الإسلامية كافة أشكال الفائدة سواء كانت ربوية ام لا. فإن الحصول على عائدات مالية ثابتة منجرة عن مرور الزمن فحسب وبمعزل عن المردود الحقيقي للمشروع الستثماري ذي العلاقة مخالف للأخلاقيات الإسلامية لأنه ذو آثار مدمرة اجتماعيا طبقا لهذه الأخلاقيات.

2.7. مالية خالية من الفائدة ومستدامة

المالية الإسلامية لا تنطوي على فائدة، فهي شكل من أشكال الوساطة يقوم على المشاركة والالتزام.

المالية الإسلامية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي تنظم الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية والفردية. وتحرم تعاليم الإسلام أخذ الفائدة أو إعطاءها لأن المدين سيتحمل بذلك لوحده مجمل المخاطر المرتبطة بمشروع استثماري. وتحرّم الشريعة كذلك المعاملات المنفصلة عن الاقتصاد الحقيقي والتي تتم لغايات المضاربة المحضة.وتحرّم الشريعة الاستثمار في أنشطة غير أخلاقية ومحظورة، أي غير شرعية. وبهذا المعنى فإن هدف المالية الإسلامية الأساسي هو تقديم خدمات للأفراد والفاعلين الاقتصاديين وأصحاب المصلحة المنخرطين في اقتصاد حقيقي ملموس يقوم على قاعدة تشارك الأرباح والخسائر.

وبسبب قاعدة التقاسم العادل للأرباح والخسائر ، فإن القوى المالية الإسلامية تتعامل مع أي معاملة مالية على أنها معاملة تمويل حقيقية وبالتالي على أنها أصول ملموسة. ما يهم في التمويل الإسلامي هو الغرض من الاستثمار (المحدد بوضوح). ونتج عن ذلك إمكانية تتبع كاملة لمبلغ التمويل وذلك بغية المحافظة على الربط بين عملية التمويل والمشروع الممول لأنه في النهاية ماهو محرم في التمويل الإسلامي هو إعادة بيع القرض كما هو وتحييده عن هدفه.

3.7. نحو مصارف إسلامية مغاربية

في المنطقة المغاربية ، تم بذل جهود لسد الفجوات القانونية والتقلبات ، خاصة فيما يتعلق بالحرفاء .يعرقل الفراغ القانوني بشكل كبير تطور صناعة التمويل الإسلامي .وهذا يمكن أن يؤدي إلى ممارسات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتؤذي الصناعة . أهداف السلطات في المنطقة المغاربية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي أن تقدم مصارف التجزئة الإسلامية اليوم منتجات وخدمات إسلامية مفيدة لتمويل الاقتصاد .كما أنه يوضح أن المنتجات الإسلامية لها سمات تكميلية أخرى للمنتجات التقليدية . تحاول القوانين المتبعة عمومًا تقديم نصوص رسمية تتعلق بالمنتجات المالية الإسلامية .تتيح هذه النصوص تعريف المنتجات المالية الإسلامية ومواءمة النظام الضريبي لهذه المنتجات مع النظام الضريبي للمنتجات المالية التقليدية الأخرى.

هذه القوانين تأخذ بعين الاعتبار حماية المصارف الإسلامية والمودعين لديها. ويعزز هذا التمشي مصداقية هذا الضرب من المالية.

ويسمح هذا التطور التنظيمي والقانوني بتعزيز الشمول المالي لهذا القطاع المالي التي تشهد نموا مطردا.

وتبين الكثير من الدراسات أنه بالنسبة للوقت الراهن بدأت المالية الإسلامية في التأثير على النمو. ويمكن أن تتعزز هذه التأثيرات عندما يصل القطاع إلى مرحلة النضج. وهذه الأنظمة بصدد بلوغ أحجام هائلة تسمح لها بتقليص الكلفة وبالتالي تحقيق الاستفادة من التنمية الاقتصادية.

والحق أن مسألة الحجم هي من أكثر الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية كي تثبت قدرتها التنافسية. ولو قارنا بين المصارف الإسلامية والتقليدية من حيث حجم الأصول لوجدنا أن متوسط الأصول في المصارف التقليدية يساوي 1000 مليار دولار بينما متوسط الأصول في المصارف الإسلامية لا يتجاوز 20 مليار دولار. هناك إذن هوة واسعة تفصل المصارف الإسلامية عن اقتصاد الوفرة ويجب تقليصها.

وإن زيادة حجم المصرف الإسلامي يساهم في تقليص الكلفة البنكية بفضل ارتفاع عدد الحرفاء. ويدرك القائمون على المالية الإسلامية راهنا أهمية هذا الرهان الذي يستعدون له من أجل وضع نظام مصرفي قادر على المنافسة مع المصارف الدولية الكلاسيكية.

وإن المصارف الإسلامية تتوخى راهنا إستراتيجية تقوم على زيادة رأس المال والعمل على التجمع في شكل مجامع مصرفية كبرى من اجل توسعة مساحتها المالية.

وتبذل المصارف الإسلامية المغاربية كذلك جهودا لتعزيز وتقوية رصيدها البشري. ومن الواضح أن الرصيد البشري من العناصر الرئيسية التي تساهم في تنمية المالية الإسلامية. ينبغي أن يزيد عدد الخبراء والمختصين في الشريعة. إذ يبلغ عددهم في العالم أقل من 100 لكل 300 مؤسسة مالية إسلامية.

وتوكل مهمة أخذ القرار بخصوص مطابقة العمليات المالية الإسلامية لأحكام الشريعة إلى الهيئة الشرعية حصرا، وهي هيئة ينبغي أن تتحلى بالاستقلالية عن مسؤولي المصرف الإسلامي. ولكن من الواضح في هذه الحالات ان السلطة الحقيقية هي بيد مديري المصرف الساهرين على تفادي كافة مخاطر تضارب المصالح.

وفي الوقت الراهن المصارف الإسلامية بصدد تعزيز بنيتها وقدراتها وبيئتها وتطوير مستوى موظفيها للوفاء بكافة التزاماتها وتحقيق اهدافها. وتأخذ هذه المصارف بعين الاعتبار مسألة نقص الخبراء من أجل تجنب تعطل مسار التطور واقتحام الأسواق.

ينبغي أن يقوم انتداب الإطارات المصرفية والموظفين المؤهلين على أساسّ إتقان التقنيات المصرفية والإلمام بمعايير قانون العقود الإسلامية. ولذلك فإن الموازنة بين المعايير المالية والقانونية الإسلامية أمر أساسي.

ومن المهم في المالية الإسلامية تفادي وجود هوّة بين المختصين في المالية (وأغلبهم إطارات مكونة في القطاع المالي التقليدي) والمختصين في القانون الإسلامي الذين قد يجهلون مبادئ المالية. والجدير بالذكر أن قطاع المالية الإسلامية بصدد تعزيز قدرات إطاراته حتى يصيروا مؤهلين في المالية وفي القانون الإسلامي على حد سواء.

ويمكن لنقطة الضعف هذه أن تتحول إلى ميزة تسمح للمالية الإسلامية بفرض نفسها مالية مستدامة في أوروبا والولايات المتحدة وتعزيز توسعها خارج الرقعة الجغرافية التاريخية.

ومن الجهود التي بذلتها المصارف المغاربية مؤخرا في مجال المالية الإسلامية تشجيع البحث الأكاديمي الذي ما زال في طور البداية وغير منظم.

إن الحفاظ على رأس المال البشري المختص في المالية الإسلامية يمر عبر عقد دورات تدريبية معترف بها في الأوساط الأكاديمية. ونقطة الانطلاق هي إذن تحديدا إنشاء فرق بحث في الجامعات العريقة تسهر على فرض معايير الصرامة في الأساليب المعتمدة وعلى تحليل الاستنتاجات المستخلصة بعيدا عن كل عمل دعوي.

يقول "نيتيش بهوجناغروالا" كبير المحللين لدى مؤسسة موديز إن "رغبة الحكومات في تطوير المالية الإسلامية في الأسواق المحلية والدولية والطلب المتعاظم من قبل الأفراد على المنتجات المقترحة سيساهم في تعزيز القطاع"[3].

ويضيف الخبير إن دخول شركات التأمين الإسلامي في آسيا وجنوب شرق آسيا من شأنه أن يعزز ازدهار القطاع".

[3] موديز – "مواصلة في الانطلاق، لا تزال الصيرفة الإسلامية تتجاوز الصيرفة التقليدية" – 29 مارس/آذار 2018

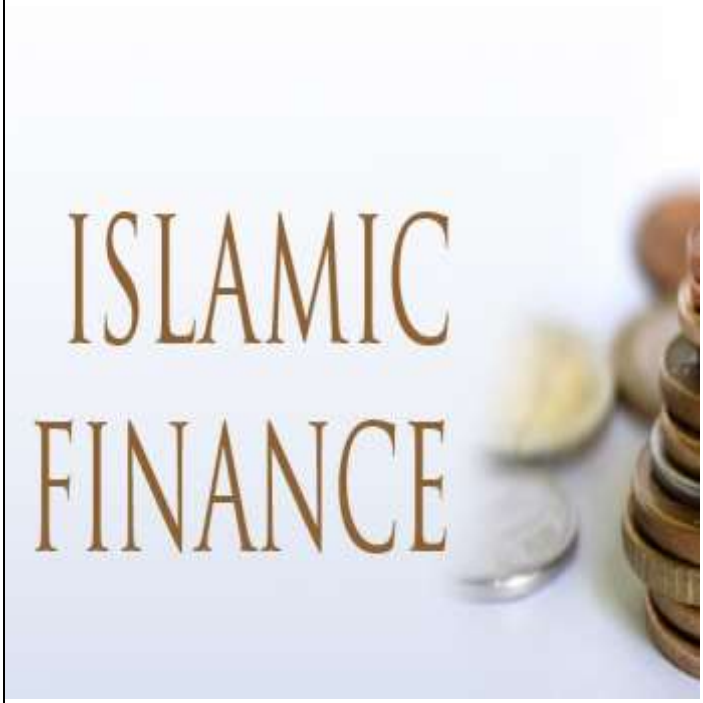

خاتمة

قبل ثلاثين عاما كانت المالية الإسلامية مجهولة تقريبا واليوم هي حاضرة في أكثر من 60 دولة

وتوجد البلدان التي سمحت بهذا الضرب من المالية أساسا في بلدان الخليج وآسيا والمغرب العربي وأفريقيا. وقد شرعت هذه الدول منذ سنوات قليلة في تبني معايير تسمح بالاعتراف الدولي بنمط عملها.

ودخول المالية الإسلامية الى المغرب العربي ينبغي أن يتخذ منحى متدرج. ويبدو ان السلطات المصرفية المغاربية بصدد السماح بممارسة المالية الإسلامية على نحو مدروس من اجل ضمان التوازن بين الطلب المجتمعي الواضح على هذا الضرب من المنتجات والخدمات وبين المنافسة التي تفرضها المصارف الإسلامية التي تقتحم مناطق تهيمن عليها المصارف المحلية التقليدية.

وتبدو هذه المالية الحلال كفرصة متميزة بالنسبة للمصارف التقليدية، فهي وسيلة بديلة للاستثمار وتسمح بالاستحواذ على حصص جديدة من السوق.

والحق ان الاهتمام بالمالية الإسلامية يتجاوز حدود العالم الإسلامي ذلك أنها أصبحت رهانا عالميا. ويتوقع خبراء موديز وستندرد اند بورز أن تواصل المالية الإسلامية توسعها الجغرافي على الصعيد الدولي.

وإن الطلب المتعاظم في مختلف دول العالم على منتجات وخدمات المالية الإسلامية يساعد على ازدهار المنتجات المصرفية الإسلامية التي وإن كانت تتسم بالتعقيد فهي خدمات ذات طابع ملموس ومستقر لأنها لا تقوم على الفائدة و لا تتأثر بالأزمات

خاتمة عامة

يندر ان نجد منطقة أو تجمعا لبلدان له الميزات الطبيعية التي تتوفر للمغرب العربي. ولبلدان المغرب العربي التي تبلغ مساحتها مجتمعة 7 مليون كم مربع قدرات استهلاكية ضخمة إذ يبلغ تعداد سكانها 100 مليون نسمة. ولهذه البلدان مرجعيات ثقافية ولغوية مشتركة كثيرة وميزات لا تحصى تسمح لها في مقام أول بإرساء فضاء للاستثمار والأعمال في المغرب العربي.

وبالنسبة إلى مصارف المغرب العربي هناك العديد من التحديات ولكن هناك أيضا فرص ينبغي تثمينها. وتعد المالية الرقمية وسيلة من بين وسائل اخرى تسمح بتعزيز الشمول المالي المغاربي. ولكن هذا الضرب من المالية متطلب من الناحية التقنية. وقد ظهرت تحديات جديدة مثل التشغيل المشترك وإمكانية الحصول على خدمات الهاتف والإنترنت من الجيل الثالث والرابع. ولا شك أن الرقمنة حين تقترن بإرساء نظام مصرفي عصري تسهم في الحد من الكلفة وفي نمو الناتج الداخلي الخام.

وقد باتت مفاهيم المالية المستدامة والمصرف المستدام عناصر تفكير بالغة الأهمية لمصرفي القرن الحادي والعشرين في المغرب العربي. ويمكن ان تجد المصارف المغاربية في هذه الرؤية الجديدة مصدرا للإلهام من أجل إرساء نموذج مصرفي ناجع ومفيد للاقتصاد الحقيقي ومساهم في النمو الاقتصادي لبلدانها.

وفي نفس السياق، فإن انتشار المالية الإسلامية في المغرب العربي ينبغي أن يتخذ منحى تدريجيا. ويبدو ان السلطات المصرفية المغاربية قد شرعت في الترخيص للمصارف الإسلامية على نحو مدروس حتى يوجد التوزان بين الطلب المجتمعي الواضح على هذه الخدمات وبين المصارف التقليدية. وهذا الضرب من المالية الذي يتسم بالطابع الأخلاقي يبدو كذلك مصدرا ممتازا للعائدات لفائدة المصارف التقليدية.